

التقرير الاستراتيجي الفاصل طيني 2014 - 2015



حرره
د. محسن محمد صالح



الفصل الثالث

القضية الفلسطينية والعالم العربي

القضية الفلسطينية والعالم العربي

مقدمة
قادت التغيرات والتطورات التي شهدتها العالم العربي خلال سنتي 2014 و2015، سواء على صعيد المشهد الداخلي في الدول العربية أم على صعيد تفاعلاتها مع القضية الفلسطينية، إلى تحولات في البيئة الاستراتيجية المحيطة بالقضية، صبت في غالبيتها في اتجاه تعزيز موقع "إسرائيل" في الصراع على حساب العرب والفلسطينيين بصورة عامة، وعلى حساب قوى المقاومة.

وقد شكّلت التطورات التي شهدتها "دول الطوق"، وخصوصاً سورية ومصر وآثار الأزمة فيهما على كل من لبنان وقطاع غزة، محور هذه التحولات. وخلصتها بالنسبة لـ"إسرائيل" تراجع موقع قوى التهديد الرئيسية على الجبهتين الشمالية والجنوبية؛ نظراً لما يشكّله استمرار الحرب في سورية وتعمق تورط حزب الله فيها من استنزاف عسكري واقتصادي وبشري للجبهة الشمالية، وما تعنيه في المقابل استعادة العلاقة الاستراتيجية مع مصر، أكبر قوة عسكرية عربية، من تأمين للجبهة الجنوبية، وإضعاف للمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، التي تأثرت سلباً بالأزمة السورية كذلك.

في الوقت نفسه، فإن احتدام الصراع الداخلي بين قوى التغيير والقوى المضادة له في عدة دول عربية، والذي أسفر خلال سنتي 2014 و2015 عن انتكاسة ثورات الربيع العربي وتعمق الأزمات الداخلية وتطورها لحروب داخلية وإقليمية، أدى لإضعاف عوامل القوة الذاتية العربية التي كانت تشكل، أو من الممكن أن تشكل، عوامل داعمة للقضية الفلسطينية. فالخسائر البشرية والسياسية والاقتصادية الضخمة التي ألحقها الصراع بالدول العربية، علاوة على الشرخ الاجتماعي الذي أوجده بين مكوناتها، يعني أن المنطقة ستكون منشغلة لسنوات طويلة في تعويض خسائرها وترميم آثار الصراع، الذي قد يمتد لسنوات أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الصراعات أخذت مكانة متقدمة ضمن سلم الأولويات على حساب القضية الفلسطينية، وخصوصاً مع تحولها فعلياً إلى عملية إعادة تشكيل للخريطة الجيو-سياسية للمنطقة، وتنازع للنفوذ بين القوى الإقليمية الرئيسية، بمشاركة القوى الدولية الكبرى، وهو ما يتجسّد بوضوح في الأزمة السورية.

وتبدو نقطة التحول هذه أكبر خطر يهدد القضية الفلسطينية في المرحلة الحالية، نظراً لأن عملية إعادة تشكيل المنطقة تتضمن إعادة تشكّل المحاور بناء على تعريف جديد للأولويات والتحالفات، وتقييم مختلف لمصادر التهديد، بشكل يوحي بأن الصراع العربي - الإسرائيلي لم يعد الصراع

المركزي في المنطقة، بل بات يحل مكانه صراع عربي - إيراني أو صراع سني - شيعي، إلى جانب بروز تنظيمات إسلامية متطرفة تتساهل في التكفير وإراقة الدماء، ليزيد ذلك من تعقيد شبكة المصالح والتحالفات في المنطقة.

أولاً: مواقف جامعة الدول العربية:

1. انعكاس التغيرات في العالم العربي على القضية الفلسطينية:

يمكن القول إن الدور الذي لعبته جامعة الدول العربية في القضية الفلسطينية خلال سنتي 2014 و2015، ومستوى الاهتمام الذي أولته لها، كان أكثر محدودية من ذي قبل.

فقد واصلت التغيرات التي يشهدها العالم العربي منذ مطلع سنة 2011 تأثيرها على أجندة عمل جامعة الدول العربية، مع شغل الأزمات الداخلية حيزاً أكبر من اهتمامات الجامعة وأعضائها على حساب القضية الفلسطينية، وخصوصاً مع تطور الأزمة في سورية، وتداخلها مع الأزمات السياسية في كل من العراق واليمن ولبنان، بحيث باتت أزمة إقليمية ودولية للتنازع على النفوذ، لها صدارة سلم الأولويات بالنسبة للدول العربية وبقية دول المنطقة، بالإضافة إلى كونها مصدراً إضافياً للانقسام العربي.

وفي إطار الانشغال بالأزمات الداخلية، فقد احتلت المواجهة بين قوى التغيير والقوى المضادة له مرتبة متقدمة على جدول أولويات عدد من الدول العربية خلال سنة 2014، وتجسدت في شكل حملة لإخراج الإسلاميين من المشهد السياسي، وخصوصاً الإخوان المسلمين. وقد تسببت هذه المواجهة بخلاف بين قطر من جهة، ومصر وبقية دول الخليج من جهة أخرى، كانت مفاعيله حاضرة في القمة العربية الـ 25 المنعقدة في الكويت في آذار/ مارس 2014، مشكّلة بذلك انشغالاً إضافياً عن القضية الفلسطينية.

وعلاوة على تراجع مكانة القضية الفلسطينية في سلم الأولويات، لم تقدّم قمة الكويت أو القمة التالية التي عُقدت في شرم الشيخ في آذار/ مارس 2015 جديداً يُذكر للفلسطينيين، سواء في ملف المصالحة الفلسطينية، أم ملف التسوية، أم أيّ من الملفات الأخرى، باستثناء ردود الفعل التقليدية.

كما تراجعت مواقف الجامعة العربية عن التقدم الذي حققته خلال سنتي 2012 و2013 على صعيد العلاقة مع حركة حماس، وعلى مستوى التضامن مع قطاع غزة خلال تعرضه للعوان الإسرائيلي، فقد ظهر موقفها من عدوان صيف 2014 (الجرف الصامد أو العصف المأكول) هزياً مقارنة بالموقف الذي اتخذته للتضامن مع القطاع خلال عدوان خريف 2012 (عمود السحاب أو

حجارة السجيل)، والذي عبرت عنه في ذلك الوقت زيارة وفد من وزراء الخارجية العرب برئاسة الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى غزة، في سابقة لم تتكرر، واكتفت هذه المرة بدعم المبادرة المصرية للتهديّة. وقد مثل هذا التغيير مؤشراً على مدى تراجع تأثير توجهات الشارع العربي على مواقف الجامعة العربية، مقابل عودة الموقف الرسمي التقليدي للأنظمة كسقف يحدد المجال المتاح لها التحرك فيه.

2. الموقف من الصراع الفلسطيني الداخلي:

جاءت مواقف جامعة الدول العربية في غالبيتها معبرة عن الموقف العربي الرسمي من الصراع الفلسطيني الداخلي، الداعم بصورة عامة لقيادة السلطة الفلسطينية في رام الله والرئيس محمود عباس، مع ترحيبها باتفاق المصالحة الفلسطينية الذي تمّ توقيعه في غزة في نيسان/ أبريل 2014، ودعمها لحكومة الوفاق الوطني التي تشكّلت إثره.

وتشكّل الصيغة التي استخدمت في القرارات الصادرة عن القمة العربية الـ 26 بهذا الخصوص مؤشراً واضح الدلالة على هذا الموقف، إذ جددت تأكيدها على "احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس، وتتمين جهوده في مجال المصالحة الوطنية"، واستمرار دعمها لحكومة الوفاق الوطني "تحت قيادته"، وعلى "الالتزام بوحدة القرار والتمثيل الفلسطيني"، تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني¹، متجاوزة أيّ إشارة إلى الإطار القيادي الموحد الذي نصّ اتفاق المصالحة الموقع سنة 2011 على تشكيله.

كما تجدر الإشارة إلى أن الجامعة لم تُسجّل ضمن تحركاتها الدبلوماسية أو السياسية خلال 2014 و2015 أيّ نشاط حقيقي على صعيد إتمام المصالحة الفلسطينية، باستثناء ردود الفعل المؤيدة للاتفاقات التي تمّ التوصل إليها، وتتمين الدور المصري على هذا الصعيد، على الرغم من أن هذا الدور كان محدوداً في الاتفاق الأخير.

3. الموقف من عملية التسوية:

لم تحمل سنتا 2014 و2015 أيّ تغيير على صعيد موقف الجامعة العربية من ملف التسوية، المتمثل بالتمسك بالمبادرة العربية للسلام، على الرغم من مضي 13 عاماً من عمرها دون إبداء "إسرائيل" أيّ تجاوب معها. وتركزت جهودها في توفير الغطاء السياسي للمفاوض الفلسطيني، عبر تأييد ما اتخذته قيادة السلطة الفلسطينية من خطوات في المحافل الدولية، وأبرزها تقديم مشروع عربي لإنهاء الاحتلال في مجلس الأمن، إلى جانب التأكيد على التزاماتها بتوفير شبكة أمان مالي للسلطة، ولكن دون أن تنجح في إيجاد تأثير حقيقي على مسار المفاوضات.

وفي سياق المواقف الداعمة لقيادة السلطة، أعلنت الجامعة خلال قمة الكويت رفضها القاطع الاعتراف بـ"إسرائيل" "دولة يهودية" ورفض جميع الضغوطات التي تمارس على القيادة الفلسطينية في هذا الشأن²، كما أبدى وزراء الخارجية العرب تأييدهم التحرك الفلسطيني لنيل عضوية الوكالات الدولية المتخصصة والانضمام للمواثيق والمعاهدات الدولية، بالتزامن مع موافقتهم على طلب وزير الخارجية الأمريكي جون كيري تمديد جولة المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية التي كان يفترض أن تنتهي في 2014/4/29³.

ومع فشل تلك المفاوضات في تحقيق أيّ تقدّم، أقرت الجامعة العربية خطة تحرك تتبنى توجه القيادة الفلسطينية إلى مجلس الأمن لطرح مشروع قرار لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وفق جدول زمني محدد، وتمّ تقديم مشروع القرار إلى مجلس الأمن عبر الأردن كمثلث للمجموعة العربية في 2014/12/30، إلا أن القرار فشل في نيل الموافقة لعدم حصوله سوى على ثمانية من الأصوات التسعة التي يحتاجها، علاوة على استخدام الولايات المتحدة حقّ النقض (الفيتو) ضده⁴.

وقد أعادت القمة العربية الـ 26 في 2015 تكليف اللجنة الوزارية العربية المكلفة بمتابعة القضية الفلسطينية بوضع خطة للتوجه مجدداً إلى مجلس الأمن بقرار مماثل، وعبّرت عن "دعم قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية الداعية لإعادة النظر في كل العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع إسرائيل [...]، بما يضمن إجبارها على احترام الاتفاقيات الموقعة واحترام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة"⁵.

ولكن مساعي تقديم مشروع جديد في مجلس الأمن في سنة 2015 لم تكتمل، على الرغم من مرورها بعدة مراحل للخروج بصيغة يمكن أن تحظى بأكبر قدر من الموافقة، كان أبرزها محاولة طرح مشروع قرار لإنهاء الاحتلال عبر فرنسا العضو الدائم في المجلس، ولكن الضغوط الأمريكية دفعت باريس للتراجع عن تقديم المشروع⁶.

ثانياً: مواقف عدد من الدول الرئيسية وأدوارها:

1. مصر:

صبت التغييرات الداخلية التي شهدتها مصر، كما تفاعلاتها مع القضية الفلسطينية في سنتي 2014 و2015، في اتجاه تحسين البيئة الاستراتيجية بالنسبة لـ"إسرائيل"، من خلال تعزيز موقعها كشريك إقليمي له علاقات مستقرة مع القاهرة، مقابل تردي العلاقة مع المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، الذي تمّ التعامل معه على أنه مصدر التهديد الرئيسي للأمن المصري على الجهة الشرقية للحدود.

وفي الوقت نفسه، فإن عرقلة مسار التغيير في مصر شكّلت نبأ ساراً بالنسبة لـ"إسرائيل"، التي كانت تنظر بتوجس شديد إلى نتائج الربيع العربي وما رافقه من صعود للإسلاميين إلى السلطة، لا سيّما وأن هذا التغيير صبّ في اتجاه تعزيز موقع القوى العربية التي تتبنى التسوية كحل استراتيجي للصراع العربي - الإسرائيلي نسبة إلى معارضيه الداخليين، ولكن دون تقوية موقعها أمام "إسرائيل". وكان المثال على ذلك تقوية موقف السلطة الفلسطينية وحركة فتح في صراعها الداخلي مع حركة حماس، ولكن دون تقديم أيّ دعم فعلي لموقفها التفاوضي في مواجهة "إسرائيل".

أ. انعكاس التغييرات الداخلية على القضية الفلسطينية:

شهدت مصر خلال سنتي 2014 و2015 مجموعة من التغييرات الداخلية التي كان لها تأثيرات مرتبطة بالقضية الفلسطينية، والتي جاءت استمراراً للأزمة السياسية التي تعيشها مصر منذ ثورة 25 يناير 2011، نتيجة الصراع بين قوى التغيير والقوى المضادة له.

على المستوى السياسي، شكلت التغييرات التي شهدتها مصر خلال هاتين السنتين ترسيماً لعودة السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية إلى مرحلة ما قبل ثورة 25 يناير، وخصوصاً مع انتخاب المشير عبد الفتاح السيسي رئيساً، واستعادة المؤسسة العسكرية مقاليد السلطة مجدداً في مصر. وهو ما يعني العودة للتعامل مع القضية الفلسطينية عبر محددتين أساسيين:

الأول، تبني التسوية السلمية كخيار استراتيجي لحل الصراع العربي - الإسرائيلي، مع ما يستتبعه ذلك من دعم للطرف الفلسطيني الذي يتبنى الخيار نفسه، وتراجع العلاقة مع الأطراف الراضة له، وخصوصاً حركة حماس، التي تردت علاقة السلطات المصرية معها أصلاً على خلفية اتهامها بالتدخل في الشأن المصري خلال ثورة 25 يناير وما بعدها لصالح الإخوان المسلمين، الخصم الأساسي للسلطة التي تولت الحكم بعد انقلاب تموز/ يوليو 2013.

أما الثاني، فهو إدارة العلاقة مع قطاع غزة استناداً إلى اعتبارات الأمن القومي المصري بالدرجة الأولى، وخصوصاً مع استمرار تفاقم الأوضاع الأمنية في شبه جزيرة سيناء، ورفض تحمل أيّ مسؤولية تجاه الأزمة الإنسانية في القطاع، باعتبار أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي هي من تحاصره ومن تتوجب عليها هذه المسؤولية. وبالتالي فإن النظام في مصر لم يكن معنياً بالنظر إلى الأنفاق المقامة بين القطاع والأراضي المصرية على أنها حالة طبيعية، ولو كانت ممراً أساسياً لإدخال البضائع وتجاوز الحصار الإسرائيلي، طالما أنه ليست هناك ضمانات بأنها لا تستخدم لأغراض أخرى. كما لا يعنيه تغيير طبيعة معبر رفح كمعبر مخصص لعبور الأفراد فقط، إذ يمثل فتحه وإغلاقه قراراً سيادياً مصرياً خاضعاً لاعتبارات أمنية وسياسية عدة.

وقد كان لتلك التغيرات انعكاسات ملحوظة على السلوك المصري تجاه القضية الفلسطينية في عدد من الملفات والمحطات، أبرزها:

1. الحرب على الأنفاق:

واصل الجيش المصري عمليات هدم الأنفاق المقامة بين قطاع غزة والأراضي المصرية، والتي كانت تشكل شريان حياة يعتمد عليه سكان القطاع لإدخال البضائع والسلع الضرورية في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي، وذلك على خلفية تصنيفها كإحدى أهم أسباب تدهور الوضع الأمني في سيناء، لكونها ممراً للأسلحة والعناصر المسلحة. وجاء ذلك استمراراً للحملة التي بدأت عقب واقعة قتل الجنود المصريين في رفح المصرية في 2012/8/5، والتي وجهت أوساط مصرية اتهامات لعناصر من حركة حماس بالتورط فيها. وكانت واحدة من المؤشرات الأولى للخلاف بين الرئيس المعزول محمد مرسي والمؤسسة العسكرية وعلى رأسها وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي⁷. وقد توسّعت هذه الحملة خلال سنتي 2014 و2015 عبر جملة من الإجراءات العسكرية والقانونية للقضاء على الأنفاق بصورة نهائية، شملت:

- إقامة شريط أمني عازل على الحدود المصرية مع القطاع، وهو قرار اتخذته السلطات المصرية إثر هجوم انتحاري تعرضت له نقطة عسكرية في منطقة كرم القوايس شمال سيناء في 2014/10/24، وأسفر عن مقتل 28 عسكرياً، حيث تمّ توجيه اتهامات لعناصر فلسطينية بالمشاركة فيه⁸.

وتضمن القرار بداية إقامة منطقة خالية من السكان والمنشآت المدنية بعمق خمسمئة متر على امتداد طول الحدود مع القطاع⁹، ثم تمّ توسيعها تدريجياً إلى عمق كيلومترين بقرارات لاحقة، شملت إزالة مدينة رفح المصرية بشكل كامل، وذلك إثر اكتشاف أنفاق تمتد لمسافات أطول داخل الأراضي المصرية¹⁰.

- استخدام تقنيات جديدة لهدم الأنفاق، كان أبرزها ضخّ مياه البحر داخل التربة عبر أنبوب ضخّ على طول الحدود، بهدف إغراق الأنفاق وخلخلة التربة المحيطة بها مما يؤدي لانهيائها¹¹. وقد أثارت هذه الخطوة قلقاً كبيراً لدى الفلسطينيين بسبب الأضرار التي ستلحقها مياه البحر بخزانات المياه الجوفية الفلسطينية، والتي تُعدّ مصدر المياه الرئيسي في قطاع غزة، بالإضافة إلى إضرار المياه المالحة بالأراضي الزراعية، وخطر حدوث تخلخل في التربة وانهيارات في المباني والمنشآت المقامة على الجانب الفلسطيني للحدود¹². ورداً على الجدل الذي أثاره هذا الإجراء، أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أن كافة الإجراءات التي تتخذها بلاده على الحدود مع غزة تتم بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية¹³.

• إصدار قانون يعاقب على حفر الأنفاق أو استخدامها أو تجهيزها لأي غرض كان بالسجن المؤبد، كما يعاقب كل من ثبت علمه بوجود نفق أو باستخدامه أو بوجود مشروع لحفره بالعقوبة نفسها¹⁴.

ولكن على الرغم من تدمير الجيش المصري لأكثر من ألفي نفق بين قطاع غزة والأراضي المصرية، منذ وقوع الانقلاب في تموز/ يوليو 2013¹⁵، فإن آثار تدمير الأنفاق تركّزت على الأوضاع الاقتصادية والبيئية في غزة (وسيناء)، مقابل استمرار تدهور الوضع الأمني في شبه الجزيرة؛ حيث تصاعدت الهجمات ضدّ الجيش المصري والقوى الأمنية مجدداً في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2016، من قبل تنظيم ”ولاية سيناء“ الذي بايع تنظيم ”الدولة الإسلامية“.

وتثير هذه الملاحظات شكوكاً حول مدى فعالية الحرب على الأنفاق في تحقيق الأمن في سيناء. كما أنها، إلى جانب عدم ثبوت الاتهام على أيّ شخص فلسطيني بالتورط في أيّ من الهجمات، تطرح تساؤلاً حول مصداقية الاتهامات الموجهة لقطاع غزة بكونه مصدراً لمثل هذه الأعمال، وتصنيفه على أنه مصدر تهديد للأمن القومي المصري.

2. إغلاق معبر رفح:

كانت إدارة معبر رفح من أبرز الملفات التي تأثرت بالأزمة السياسية الداخلية في مصر وتغيّر توجهات الإدارة السياسية للبلاد، وبتدهور الوضع الأمني في سيناء؛ حيث تراجع العمل في المعبر بشكل كبير خلال سنتي 2014 و2015، ليعود إلى الحالة التي كان عليها قبل ثورة 25 يناير، بعد أن ألغيت فعلياً الإجراءات التي كانت السلطات المصرية قد اتخذتها في أيار/ مايو 2011 لتسهيل حركة الفلسطينيين على المعبر، وتبددت كافة التطورات الإيجابية التي لمسها الفلسطينيون في عمل المعبر منذ ذلك الوقت وحتى انقلاب تموز/ يوليو 2013. وقد تمثّل هذا التراجع في إعادة اشتراط الحصول على موافقة أمنية لكافة الفئات العمرية، بعد أن كان هذا الإجراء مقتصرًا على الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 18-40 عاماً¹⁶. وذلك بالإضافة إلى زيادة عدد أيام إغلاق المعبر وتراجع عدد ساعات العمل فيه في الأيام التي فُتح فيها إلى أربع ساعات، حيث أغلق المعبر لمدة 241 يوماً خلال سنة 2014 (أي أنه كان مغلقاً بنسبة 66% من أيام السنة)، فيما أغلق لمدة 344 يوماً في 2015 (مغلق في 94% من أيام السنة)¹⁷.

وعلاوة على تجدد معاناة الفلسطينيين في احتجازهم لعدة أيام في ”صالة الترحيلات“ في المعبر، بانتظار نقلهم إلى وجهتهم التالية، فقد تزايد عدد الفلسطينيين العالقين في قطاع غزة مع نهاية سنة 2015 إلى 25 ألف شخص مسجلين في قوائم الراغبين بالسفر لدى وزارة الداخلية في غزة، عدا عن الآلاف من غير المسجلين¹⁸.

ويبدو التغيير في سياسة إدارة المعبر واضحاً مقارنة بالفترة التي سبقت انقلاب تموز/ يوليو 2013، حيث كان العمل في المعبر منتظماً ولم يغلُق سوى لمدة خمسة أيام خارج أيام الإجازة الأسبوعية والعطلة الرسمية خلال الشهور الستة الأولى من 2013. كما كانت مدة العمل فيه هي سبع ساعات وفقاً للإجراءات الرسمية المعلن عنها، ولكن المعبر أُغلق لمدة مئة يوم في النصف الثاني من تلك السنة، وانخفض عدد ساعات العمل فيه إلى أربع فقط¹⁹. وإلى جانب التغيير في حركة المسافرين الفلسطينيين على المعبر، فقد شكّلت إعادة إغلاق القطاع أمام الزوار العرب والأجانب مؤشراً إضافياً على تغيير السياسة المصرية تجاهه، بعد أن كانت غزة قد انفتحت على العالم الخارجي بعد ثورة 25 يناير عبر تلك الزيارات. كما جددت الإدارة المصرية الجديدة تمسّكها بالإبقاء على طبيعة عمل رفح كما هي دون تغيير، باعتباره مخصصاً لحركة الأفراد، وهو ما يظهر بوضوح من خلال البيانات الصحفية للجيش المصري حول أعماله لضبط الحدود الشرقية، التي تشير بصورة متكررة إلى أن معبر كرم أبو سالم هو "المنفذ الشرعي لدخول البضائع إلى قطاع غزة"²⁰.

واستكمالاً لقياس التغييرات في سياسة إدارة معبر رفح، ونظرة مصر لدورها تجاه حصار قطاع غزة بشكل عام، تجدر الإشارة إلى المواقف المصرية التي كانت قد صدرت خلال المرحلة التالية لثورة 25 يناير، والتي أوصت خلالها لجنة الشؤون العربية في مجلس الشعب المصري بإجراء دراسة قانونية للمعابر بين مصر وغزة وطرق تشغيلها، بما يسمح بإدخال المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني، والتزويد بالمواد البترولية والكهرباء، في حالة امتناع سلطات الاحتلال عن القيام بالتزاماتها بتوفير الحماية والخدمات اليومية لقطاع غزة باعتباره منطقة محتلة²¹. كما تمّ خلال تلك الفترة الحديث عن خطة من ثلاث مراحل لحل مشكلة الكهرباء في قطاع غزة بشكل نهائي وربطها بمشروع الربط الثماني²².

3. الوساطة المصرية للتهديّة:

كان هناك فارق واضح في الكيفية التي تعاملت بها الدبلوماسية المصرية للتوصل إلى تهديّة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014، مقارنة بجهود التهديّة خلال عدوان تشرين الثاني/نوفمبر 2012. فقد أظهر السلوك المصري خلال عدوان 2014 رغبة القاهرة بالتعامل مع ملف قطاع غزة باعتباره شأنًا مصرياً، حيث رفضت دخول أيّ أطراف عربية أخرى على خطّ الوساطة، وذلك على العكس من موقف إدارة الرئيس مرسي خلال عدوان 2012، الذي حرص على إشراك أطراف إقليمية زادت من قدرة مصر على الضغط على "إسرائيل" لقبول شروط المقاومة، كتركيا وقطر.

وعكس هذا السلوك أيضاً رفضها الاعتراف بأيّ شرعية أو سلطة لحماس في القطاع — وهو ما ظهر أيضاً في كافة التطورات الأخرى المتعلقة بغزة — أو تمكين المقاومة من تحقيق مكاسب

سياسية؛ حيث تجاوزت الخارجية المصرية المقاومة في غزة عند صياغة مبادرتها التي أعلنت في 2014/7/14، كما تجاوزت الإشارة إلى أيّ من مطالبها، على الرغم من أنها الطرف الذي يقاتل فعلياً على الأرض. وهو ما أدى إلى رفض المقاومة للمبادرة، مع تأكيد حركة حماس أنها لم تُستشر بشأنها ولم تبلغ بها رسمياً²³.

في المقابل، فإن المبادرة التي ساوت تماماً في نصها بين الأعمال العسكرية الإسرائيلية ضدّ قطاع غزة وعمليات المقاومة، بوصفها "أعمالاً عدائية"، لقيت ترحيباً إسرائيلياً فورياً، حيث صادق المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر عليها في اليوم التالي للإعلان عنها²⁴. كما أشاد وزير المالية الإسرائيلي يائير لابيد ببنودها، باعتبار أنها تحرم حركة حماس من أيّ إنجازات حقيقية على الأرض، في حين ضمنّت ألا تقدم تل أبيب أيّ تنازلات²⁵. وقد رفضت مصر لاحقاً تعديل المبادرة لتلبية مطالب المقاومة الفلسطينية، بل إن وزير الخارجية المصري سامح شكري حملها ضمناً مسؤولية إطالة أمد الحرب وتأخير التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، في حديث صحفي له بعد انتهاء العدوان، قائلاً إن عدم قبول المبادرة المصرية مبكراً تسبب بزيادة حجم الخسائر البشرية²⁶.

وفي الوقت نفسه، سعت القاهرة لتعزيز دورها في غزة عبر الدعوة لمؤتمر دولي لإعادة إعمار القطاع، بالاشتراك مع النرويج والسلطة الفلسطينية. وتمكّن المؤتمر الذي عُقد في القاهرة في 2014/10/12 من جمع تعهدات مالية بقيمة 5.4 مليارات دولار، كان أبرز المتعهدين بتقديمها هم: قطر (مليار دولار)، والسعودية (500 مليون دولار)، والإمارات (200 مليون دولار)، والكويت (200 مليون دولار). واحتسبت من ضمن تلك التعهدات المساعدات الإضافية التي أقرت للفلسطينيين عموماً من قبل كل من الاتحاد الأوروبي (450 مليون دولار)، والولايات المتحدة الأمريكية (212 مليون دولار)²⁷.

ب. العلاقات المصرية - الفلسطينية:

بصورة عامة، استعادت العلاقات الرسمية بين القاهرة والفلسطينيين الشكل التقليدي الذي كانت تتخذه قبل ثورة 25 يناير، في ظلّ نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك، والمؤيد لقيادة السلطة الفلسطينية في رام الله وخيار التسوية السلمية مع "إسرائيل"، والداعم لموقفها في صراعها الداخلي مع حركة حماس، مقابل رفضه الاعتراف بدور سياسي مؤثر لفصائل المقاومة الفلسطينية، ومحاولة تحجيمها وتوجيه العلاقة معها عبر البوابة الأمنية (جهاز المخابرات). وهو الأمر الذي مثّل تراجعاً عن التقدم الذي أحرز في هذا السياق بعد الثورة، وسمح حينها للمستوى السياسي بإدارة العلاقة مع مختلف الأطراف الفلسطينية، وامتلاك علاقات متوازنة معها بالحصلة.

ويمكن الاستدلال على الدعم المصري للسلطة في خلافها مع حركة حماس من خلال تصريحات القاهرة ورام الله حول ملف الأنفاق ومعبر رفح؛ حيث أكدّ الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أن

إجراءات الجيش المصري لضبط الحدود مع غزة تتم بالتنسيق الكامل مع السلطة الفلسطينية، وشدت على ضرورة عودتها لقطاع غزة وإشرافها على المعابر، معتبراً أن ذلك سيكون له أثر كبير في انتظام فتحها²⁸. وكان للسفير المصري في رام الله وأئل عطية تصريح مشابه بخصوص فتح المعبر، بقوله إن هذا الأمر "متعلق بوضع آلية لفتحها تحت رعاية السلطة الشرعية الفلسطينية"²⁹. وفي الجهة المقابلة، برز تصريح للرئيس محمود عباس أشار فيه إلى فكرة إغراق الأنفاق مع قطاع غزة، قائلاً إنه لم يترك مناسبة إلا وطالب بإغلاق الأنفاق سواء بإغراقها بالمياه أم ببناء سياج حديدي على الحدود، وذلك في حديث له مع قناة البلد المصرية، سبق بدء الجيش المصري بتلك العملية بأكثر من تسعة شهور³⁰.

هذا الاختلال في توازن العلاقة بين مصر وكل من قيادة السلطة وحركة حماس، بالإضافة إلى تأثير الأوضاع السياسية والأمنية، انعكس على مدى قدرة القاهرة على تشكيل وسيط محايد في الصراع الداخلي بين الطرفين، وعلى مدى قدرتها على استضافة الحوار. ومع أن الجهود المصرية لم تتوقف في هذا الإطار، وكانت حاضرة في اتفاق المصالحة الذي تمّ توقيعه في غزة بين فتح وحماس بحضور فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في 2014/4/22، إلا أن العوامل المذكورة أدت إلى تراجع وتيرة سير عملية المصالحة التي أصرت القاهرة على احتكار جهود الوساطة فيها.

جاء استمرار تدهور العلاقات المصرية الرسمية مع حركة حماس منذ انقلاب تموز/ يوليو 2013، والذي شكّل أبرز موضوعات العلاقات المصرية - الفلسطينية خلال سنتي 2014 و2015، نتيجة لاتهام حماس بالتدخل في الأزمة السياسية الداخلية التي تعيشها مصر. وذلك في سياق الحملة التي تشنها السلطات المصرية ضدّ جماعة الإخوان المسلمين، واتهامها بالتورط في أعمال "الإرهاب" ضدّ القوى الأمنية المصرية في سيناء.

شكّلت الأحكام الصادرة عن القضاء المصري ضدّ حركة حماس، والتي اتخذت منحىً تصاعدياً في حدتها، انعكاساً لمدى تدهور علاقة القاهرة مع الحركة، على الرغم من سعي السلطة التنفيذية لتجنب تأثير تلك الأحكام، على مدى قدرتها على الاحتفاظ بدورها كلاعب مؤثر في القضية الفلسطينية.

جاء الحكم الأول بحظر أنشطة حركة حماس في مصر بصورة مؤقتة في 2014/3/4 "احترازياً"، بانتظار البت في قضيتي "التخابر" و"اقتحام السجون"، حيث وُجّهت لعناصر من حماس اتهامات جنائية إلى جانب الرئيس المعزول محمد مرسي وعدد من قيادات الإخوان³¹. وفي سياق تحميل حماس المسؤولية عن تدهور الأوضاع الأمنية في سيناء، وجهت النيابة العامة المصرية في أيار/ مايو 2014 اتهاماً للحركة بإمداد عناصر تنظيم "أنصار بيت المقدس" (تغيّرت تسميته لاحقاً إلى

”ولاية سيناء“ بعد مبايعته لتنظيم ”الدولة الإسلامية“ بالمال والسلاح لتنفيذ هجماتهم ضد الأمن المصري في سيناء، وتوفير التدريب لهم في قطاع غزة³².

ولكن الأحكام القضائية الأكثر حدة ضد حماس جاءت بتصنيف كتائب القسام الجناح المسلح لحركة حماس ”منظمة إرهابية“ في 2015/1/31، ثم إدراج الحركة نفسها ضمن هذا التصنيف في 2015/2/28، وحملت اتهامات مباشرة لها بالضلوع في اعتداءات مسلحة على قوات الأمن المصرية والجيش المصري في سيناء، إلى جانب اتهامها بقتل المتظاهرين في ميدان التحرير ودعمها ”جماعة الإخوان الإرهابية“³³. إلا أن الحكمين لم يقدموا أدلة ملموسة تثبت تورط الحركة أو أي من عناصرها في الأعمال المذكورة.

ونتيجة للجدل الذي ثار حول تبعات هذا التصنيف على موقف الحكومة المصرية تجاه الحركة، وما يمكن لمثل هذا الحكم أن يفرضه من قيود على دور مصر في عدة ملفات مرتبطة بالقضية الفلسطينية، فقد لجأت الحكومة إلى الطعن في الحكم الصادر عن محكمة القاهرة للأمر المستعجلة عبر هيئة قضايا الدولة، باعتبار أن هذه المحكمة ليست صاحبة الاختصاص في النظر في تصنيف الكيانات الإرهابية، وتمكنت من استصدار حكم من محكمة استئناف القاهرة للأمر المستعجلة في 2015/6/6 بإلغاء حكم محكمة الدرجة الأولى³⁴. وهو إجراء لقي ترحيباً من حركة حماس، ومن أوساط مصرية عدة.

ومع أن حماس عبّرت مراراً منذ ذلك الوقت عن سعيها لتحسين العلاقة مع مصر، إلا أن التطورات التي شهدتها الشهور الأولى من سنة 2016 لا توحى بقرب تحقيق هذا الأمر. فبعد أيام من تصريحات عضو المكتب السياسي لحركة حماس محمود الزهار حول تطلع الحركة إلى بدء مرحلة جديدة مع مصر، وحديثه عن إمكانية عقد لقاءات مع السلطات المصرية لإثبات عدم وجود أي تدخل للحركة في الشأن الداخلي المصري، خصوصاً في الأحداث الجارية في سيناء³⁵، صدر اتهام مصري جديد للحركة بالتورط في الأزمة الداخلية المصرية. وجاء الاتهام هذه المرة عبر وزير الداخلية المصري، اللواء مجدي عبد الغفار، بإعلانه أن حركة حماس كانت متورطة إلى جانب جماعة الإخوان المسلمين في عملية اغتيال النائب العام السابق المستشار هشام بركات، باستهداف موكبه بسيارة مفخخة في 2015/6/29. وقال عبد الغفار في مؤتمر صحفي إن ”أجهزة الأمن وضعت يدها على مخطط ومؤامرة كبيرة تهدف إلى زعزعة استقرار مصر. وإن اغتيال بركات صدر بتوجيه من القيادات الإخوانية الهاربة بتركيا، بالتنسيق مع حركة حماس في غزة، التي أشرفت على العملية منذ بدايتها حتى انتهاء تنفيذها“³⁶.

أما بالنسبة لقضية ”اقتحام السجون“، فقد أصدر القضاء المصري فيها أحكاماً بالإعدام على 107 أشخاص، من بينهم قيادات في حركة حماس وحزب الله، إلى جانب محمد مرسي والمرشد العام

لجماعة الإخوان المسلمين محمد بديع ورئيس اتحاد علماء المسلمين يوسف القرضاوي، بعدما دانتهم في قضية الهروب من سجن وادي النطرون خلال الأيام الأولى لثورة 25 يناير. وتجدر الإشارة إلى أن 70 اسماً من أصل الأسماء الـ 107 كانت لعناصر وقيادات في حماس، من أبرزهم أيمن نوفل ورائد العطار³⁷، الذي استشهد خلال العدوان الإسرائيلي على غزة في صيف 2014. وأسدل الستار على قضية "التخابر" بإصدار حكم بإعدام 16 شخصاً، أبرزهم نائب المرشد العام للإخوان خيرت الشاطر، بعد إدانتهم بـ"التخابر مع منظمات وجهات أجنبية خارج البلاد، وإفشاء أسرار الأمن القومي، والتنسيق مع تنظيمات جهادية داخل مصر وخارجها، بغية الإعداد لعمليات إرهابية داخل الأراضي المصرية"³⁸.

من جهة أخرى، كان موضوع سحب الجنسية المصرية من فلسطينيين، حصلوا عليها خلال الفترة التي تلت ثورة 25 يناير، واحداً من القضايا التي تفاعلت أيضاً في إطار العلاقات المصرية - الفلسطينية خلال سنة 2014. وفي هذا السياق، أعلن وزير الداخلية المصري محمد إبراهيم في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 وجود لجان "تقوم بمراجعة كل قرارات الجنسية التي مُنحت الفترة الماضية"، موضحاً أن "اللجان انتهت من فحص أصول 24 ألف فلسطيني، منهم محمود الزهار و11 من أفراد أسرته"، تمهيداً لإصدار قرار بسحب الجنسية من الأشخاص الذين حصلوا عليها دون وجه حق³⁹. إلا أن مجلس الوزراء المصري لم يتخذ إجراءات فعلية بهذا الخصوص عقب ذلك الإعلان.

هذا التدهور في العلاقات بين مصر وحركة حماس كانت له تداعيات على علاقة مصر بقطاع غزة، وخصوصاً على صعيد هدم الأنفاق وإدارة معبر رفح. كما كانت له تداعيات على العلاقة بالفلسطينيين بصورة عامة، ولا سيّما في ظلّ حملات تشويه القضية الفلسطينية التي اتخذت من الموقف من حركة حماس مدخلاً للتأثير على الرأي العام المؤيد للقضية، والتي وصلت إلى حدّ تأييد "إسرائيل" في عدوانها على غزة في صيف 2014.

ومن أبرز الأمثلة في هذا السياق تصريحات الإعلامي توفيق عكاشة، التي شتم فيها أهل غزة على الهواء مباشرة عبر شاشة قناته "الفراعين"، واستنكر فيها إرسال الجيش المصري المساعدات إلى "من باعوا قضيتهم وأنفسهم"⁴⁰، على حدّ تعبيره، وتغريدات الصحفية عزة سامي، نائب رئيس تحرير صحيفة الأهرام، عبر صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي تويتر، التي شكرت فيها ننتياهو على ضرب حماس "أسّ الفساد والخيانة والعمالة الإخوانية"⁴¹، حسب ادعاءاتها. وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه المواقف صدرت في معظمها عبر منابر مؤيدة للنظام، وهو أمر قد يُفسّر على أنه قبول رسمي لمثل هذه المواقف، أو غضّ طرف عنها على الأقل، ويسمح لمثل هذه الآراء بالانتشار. وتكمن خطورة هذه الحملات في استهدافها للتأييد الشعبي للقضية الفلسطينية، والذي

يشكل رافعة أساسية لتعزيز دور مصر الإيجابي تجاه القضية، كما أثبتت التجربة القصيرة التي عايشتها السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير.

ج. الموقف من عملية التسوية والعلاقة مع "إسرائيل":

شهدت سنتا 2014 و2015 عودة الاستقرار للعلاقات المصرية - الإسرائيلية، ولاتفاق كامب ديفيد الموقع بين الطرفين، والذي كان مصيره محل قلق إسرائيلي منذ قيام ثورة 25 يناير 2011 والإطاحة بالرئيس حسني مبارك. وجاء ذلك نتيجة لاستعادة المؤسسة العسكرية السيطرة على زمام الحكم في مصر، وإعادتها إلى الخط الذي رسمه لها الرئيس الأسبق أنور السادات، والذي يرى في التسوية مع "إسرائيل" أبرز عوامل حفظ المكانة الاستراتيجية لمصر في المنطقة.

وقد برز هذا التوجه بشكل واضح في خطاب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أمام الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum في 2015/1/22، الذي أكد فيه أن مصر "ستظل ساعية لإنهاء النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي بناء على حلّ الدولتين، ودولة فلسطينية بحدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، باعتبار ذلك السبيل الوحيد لتنعيم كل شعوب المنطقة بالأمن". وأضاف: "لم يكن أحد يتصور قبل تحقيق السلام أن السلام بين مصر وإسرائيل سيكون بالشكل الذي نراه اليوم [...] تصوروا، لم يكن لأحد القدرة على أن يسافر في عقل ووجدان الرئيس السادات عندما طرح السلام. السنوات أكدت صواب عقليته وصواب فكرته"⁴².

إن الارتياح في العلاقة عبرت عنه تصريحات الطرفين، المصري والإسرائيلي، كما ظهر على الأرض من خلال ارتفاع مستوى التنسيق الأمني بينهما إلى مستوى قياسي، وفي الاتصالات المستمرة بينهما، وعودة العلاقات الدبلوماسية إلى سابق عهدها مع عودة السفير المصري إلى تل أبيب، بعد غياب استمر ثلاثة أعوام⁴³. على الجانب المصري، بدأت تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ إعلان ترشحه لانتخابات الرئاسة، والتي قال فيها إن معاهدة السلام مع "إسرائيل" مستقرة وثابتة منذ أكثر من ثلاثين عاماً، ومع أنها "قابلت كثيراً من التحديات [...] نحن نحترمها وسنحترمها. وبالمناسبة الإسرائيليون يعلمون ذلك جيداً؛ مشدداً على أن "السؤال على التزامنا بمعاهدة السلام تجاوزته الأحداث" فهو "موضوع مستقر لدى كل القيادات ولدى الرأي العام في مصر"⁴⁴. وبعدها بأيام قليلة، عبّر السيسي عن اعتقاده بأن "إسرائيل" تدرك أن عدم تواجد الجيش المصري في سيناء يشكل خطراً عليها قبل المصريين، وبأنها لا تعترض على وجود الجيش المصري بها وانتشاره على غير البنود المتفق عليها في اتفاقية السلام. وأضاف أن "الجيش المصري يتجول كما يشاء في سيناء، وإذا اقتضت الأمور أو تداعيات الإرهاب في سيناء إلى تعديل الاتفاقية سيتم تعديلها، ولن تعترض إسرائيل على ذلك؛ لأنها مدركة لخطورة الوضع"⁴⁵.

وقد كرر السيسي تعبيره عن هذه التوجهات في مناسبات عدة بعد انتخابه، من بينها خطابه خلال مؤتمر إعادة إعمار غزة، الذي شدّد خلاله على التزام مصر بالسعي لتحقيق السلام في المنطقة⁴⁶. كما أكد في وقت لاحق خلال حوار حصري مع قناة فرانس 24 أو France 24 رفضه لأن تكون بلاده منطقة "خلفية" لمهاجمة "إسرائيل"⁴⁷. وقد ذهب السيسي أبعد من ذلك، حين قال في حوار أجرته معه صحيفة كورييري ديلا سيريرا Corriere della Sera الإيطالية: "نحن مستعدون لإرسال قوات عسكرية إلى داخل الدولة الفلسطينية، وسنساعد الشرطة المحلية وسنظمّن الإسرائيليين بشأن دورنا الضامن ليس للأبد بالتأكيد، ولكن للوقت اللازم لإعادة الثقة، ويجب أن تكون هناك دولة فلسطينية أولاً لإرسال قوات إليها"، وأوضح أنه تحدّث مطولاً مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس حول هذا الاقتراح⁴⁸. وفي وقت لاحق، أكد السيسي في مقابلة مع صحيفة واشنطن بوست The Washington Post الأمريكية وجود علاقات قوية ودافئة مع "إسرائيل" ورئيس وزرائها بنيامين نتنياهو الذي "يتواصل معه دوماً ويتحدث إليه كثيراً"، وقال: "توجد ثقة وطمأنينة ضخمة بين مصر وإسرائيل"⁴⁹.

أما على الجانب الإسرائيلي، فقد كان من الملاحظ أن الترحيب بتوجهات السيسي واكب تصريحاته لحظة بلحظة، حيث ضجّت الصحافة الإسرائيلية بالتحليلات والمقالات التي أبدت رغبتها في فوزه في الانتخابات، وعبرت لاحقاً عن ترحيبها بانتخابه رئيساً. كما بدأ الارتياح الرسمي لنتيجة الانتخابات واضحاً.

وفي هذا السياق، تلقى السيسي عقب انتخابه اتصالات من الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز Shimon Peres ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لتهنئته على الفوز، معلنين استعداد بلادهما الكامل للتعاون مع مصر في مختلف المجالات سياسياً وأمنياً. وعبراً خلال الاتصالات عن قناعتها بأن "الرئيس الجديد سيقود بلاده إلى المكانة والموقع الذي تستحقه بين دول العالم، انطلاقاً من خلفيته كجندي مقاتل، وقائد عظيم، يقدر المسؤولية ويسعى لخدمة وطنه"⁵⁰.

أما على المستوى الإعلامي والبحثي، فقد وصف الخبير الإسرائيلي يوسي ميلمان العلاقات الإسرائيلية مع مصر في عهد السيسي بأنها كنز استراتيجي لـ "إسرائيل"، وقال إنه "منذ اعتلاء الجنرال عبد الفتاح السيسي للحكم في مصر، نشأت بينه وبين إسرائيل علاقات وثيقة هي الأقوى من نوعها، وبات التعاون الأمني بين القاهرة وتل أبيب في حالة تحسن تدريجي مع مرور الوقت". وأضاف أن المصالح المتبادلة للطرفين في محاربة تنظيم داعش في سيناء وحركة حماس، أسهمت في تعزيز هذا التعاون⁵¹. ورأت دراسة إسرائيلية صادرة عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) التابع لجامعة تل أبيب، أن انتخاب السيسي هو الإمكانية الأنسب والأحسن لـ "إسرائيل"، باعتباره يرى في السلام مع "إسرائيل"

ذخراً استراتيجياً، كما أنه بسبب خلفيته العسكرية، يعرف جيداً إيجابيات التنسيق الأمني مع "إسرائيل"⁵².

وقد شهد الإعلام الإسرائيلي في فترة العدوان على غزة وما تلاها إشارات بالسياسي وعلاقته مع "إسرائيل"، حيث أشار موقع والا الإسرائيلي في هذا السياق إلى أن "التعاون الأمني الوثيق بين إسرائيل ومصر الذي وصل لذروة غير مسبوقة في فترة حكم الجنرال عبد الفتاح السيسي، أثار دهشة القادة الإسرائيليين"، وأضاف أن هذا "جعلهم يؤمنون بأن السيسي وقادة آخرين في المنطقة على استعداد لفتح صفحة جديدة وتاريخية في العلاقات مع إسرائيل وتجاهل القضية الفلسطينية، أو على الأقل التسليم بهدوء بأن المشكلة ليست لها حل"⁵³.

وفي السياق نفسه، علقت صحيفة هآرتس على خطاب السيسي في مؤتمر إعمار غزة بقولها إن الجمهور الإسرائيلي ينظر إلى الرئيس المصري كـ "حليف مخلص". ووصفت خطاب السيسي بأنه من أهم الخطابات التي ألقاها زعماء عرب في السنوات الأخيرة⁵⁴.

وكانت القناة الإسرائيلية العاشرة قد أشارت إلى توثيق العلاقات بين السيسي ونتنياهو، وقالت إن الأخير يجري محادثات هاتفية بوتيرة عالية ولأوقات طويلة مع السيسي، موضحة أن نتنياهو ينظر بعين الرضا إلى "العلاقة الاستراتيجية" التي نشأت مع مصر⁵⁵.

وعلى الصعيد الأمني، كانت هناك إشارات متكررة بمستوى التنسيق بين مصر و"إسرائيل"، حيث أشاد الجنرال روعي إلكابيتس Roi Elkabetz، قائد فرقة إيلات Eilat العسكرية، المسؤولة عن تأمين الحدود مع مصر بالتعاون الأمني الذي يبديه الجيش المصري منذ انقلاب تموز/ يوليو 2013، وقال في مقابلة أجرتها معه صحيفة "إسرائيل اليوم" Israel Hayom في 2014/6/6، إن قواته في بعض الأحيان لا تجد ما يشغلها بسبب الدور الذي يقوم به الجيش المصري، مشيراً إلى أن العمليات التي ينفذها المصريون قد قلصت حجم التحديات التي تتهدد "إسرائيل"⁵⁶.

كما وصف رئيس شعبة التخطيط في الجيش الإسرائيلي الجنرال نمرود شيفر Nimrod Shefer مصر بأنها "شريك غير اعتيادي"، بل "شريك ممتاز"⁵⁷.

وفي السياق نفسه، أشار باحثون ومعلقون إسرائيليون إلى أن حكومتهم تقدم دعماً أمنياً مهماً لنظام السيسي، من أجل تمكينه من محاربة مقاتلي "الإسلام المتطرف" في سيناء، على أساس أن استقرار هذا النظام يمثل مصلحة استراتيجية لتل أبيب، وفقاً للباحث في شؤون الأمن القومي الإسرائيلي، إيهود عيلام Ehud Eilam. في حين قال معلق الشؤون العسكرية في القناة الإسرائيلية الثانية، روني دانييل Ronnie Daniel، إن "إسرائيل" قدمت معلومات استخباراتية للجيش المصري لمساعدته على مواجهة الجهاديين، "وكل ما يطلبه هذا الجيش من مساعدات"⁵⁸.

2. الأردن:

أ. انعكاس التغيرات العربية على القضية الفلسطينية:

على الرغم من الأزمات التي تعصف بمحيطه، فقد حافظ الأردن على كونه البلد الأكثر استقراراً بين دول الطوق، سواء على الصعيد الداخلي، أم على مستوى سياساته الخارجية وتحالفاته. هذا الاستقرار، إلى جانب العوامل التاريخية والجغرافية والديموقراطية، أتاح للأردن أن يكون الساحة الأكثر تفاعلاً مع مجريات القضية الفلسطينية رسمياً وشعبياً خلال سنتي 2014 و2015. فمع أن التغيرات المصرية كانت من الأكثر تأثيراً على القضية الفلسطينية، إلا أن تعامل مصر معها جاء من بوابة قطاع غزة والوضع الأمني في سيناء، أي باعتباره شأنًا داخلياً مصرياً بالدرجة الأولى، فيما شهد حضورها في بقية الملفات تراجعاً ملحوظاً.

وعلى أي حال، فإن التفاعل الأردني الرسمي كان مركزاً على مجريات الأحداث في القدس والمسجد الأقصى، الخاضع لوصاية الأردن بموجب الاتفاقيات الموقعة مع "إسرائيل". وبدا واضحاً أن الحراك الرسمي في هذا الملف تأثر بالضغط الشعبي الأردني، إلى جانب تأثره بحالة الغليان والانتفاضة الشعبية في القدس.

من جهة أخرى، شكّلت الهواجس الأمنية للأردن تجاه التوترات التي تشهدها الحدود الشمالية والشرقية، وتجاه تمدد خطر تنظيم "الدولة الإسلامية" إلى أراضيه، عامل ترسيخ لتحالفه مع الولايات المتحدة، ولتعاونه الأمني معها ومع "إسرائيل" في هذا السياق.

وفي الوقت نفسه، فإن طموحات إيران وتحالفاتها مع كل من الحكومة العراقية والنظام السوري وحزب الله، تزيد من قلق الأردن مما يُسمى "الهلال الشيعي"، الذي كان العاهل الأردني أول من عبّر عن خوفه من تشكيله، وتدفعه لموازنة حساباته بدقة شديدة في علاقاته. لذلك فهو يبدو حريصاً أكثر من ذي قبل على تعزيز تحالفه مع دول الخليج، وعلى استقرار حدوده الغربية.

في المقابل، وفي ضوء هذه المحددات، فإن الموقع الاستراتيجي الذي يمتلكه الأردن يجعله يشكّل صمام أمان للمنطقة، ويدفع "إسرائيل" بالتالي لموازنة علاقاتها معه بدقة، وتحقيق ما يمكنها من مصالح دون دفعه للانفجار. وهو ما قد يوفّر له هوامش ضغط يمكن توظيفها فلسطينياً، لصالح القضية الفلسطينية، إن أحسن استخدام الأدوات والتوازنات المناسبة.

ب. العلاقات الأردنية - الفلسطينية:

حافظ الأردن على علاقته الوثيقة بقيادة السلطة الفلسطينية في رام الله والرئيس محمود عباس، وهو ما ظهر من خلال اللقاءات المتكررة التي جمعت عباس بالملك عبد الله الثاني خلال سنتي 2014

و2015، والتي جاءت بهدف التنسيق في ملف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية المتعثرة، والاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى.

في المقابل، عاد الفتور ليخيم مجدداً على علاقة الأردن الرسمية بحركة حماس، بعد أن كانت هذه العلاقة قد شهدت تحسناً خلال سنة 2012 ومطلع 2013، بوساطة من ولي عهد قطر آنذاك الأمير تميم بن حمد، وزيارة خالد مشعل للأردن ثلاث مرات خلال سنة واحدة على رأس وفد من الحركة للقاء مسؤولين أردنيين، كان أبرزها اللقاء الذي جمع وفد الحركة بالعاهل الأردني في كانون الثاني/يناير 2013⁵⁹. ومنذ تلك الزيارة، لم يُسجَل أيّ تطور فعلي أو لقاء رسمي بين الطرفين، فيما يظهر أنه جاء نتيجة للأجواء السلبية تجاه الإخوان المسلمين (منذ تموز/يوليو 2013 مع حدوث الانقلاب العسكري في مصر) في عدد من الدول العربية، ومن ضمنها الأردن، التي اتهم ملكها الإخوان المسلمين باختطاف الربيع العربي⁶⁰. وسُجّلت زيارة لمشعل إلى الأردن في نهاية كانون الثاني/يناير 2016، إلا أن طبيعتها كانت عائلية بحتة، بهدف الاطمئنان إلى صحة والدته التي تقيم في عمان، ولم تشهد الزيارة أيّ لقاءات معلنة مع أيّ مسؤول أردني⁶¹.

وجاءت القضية التي عُرفت إعلامياً بـ”قضية حماس“ كمؤشر على أن ظروف استئناف العلاقة قد تراجعت، على الرغم من أن السلطات الأردنية لم توجه لحركة حماس اتهاماً رسمياً بالتورط في القضية التي حوكم فيها 16 شخصاً، ينتمي غالبيتهم لحركة الإخوان المسلمين الأردنية ونقابة المهندسين، وبينهم أسير أردني محرر. ولكن لائحة الاتهام أشارت إلى ”مشاركة معظم المتهمين بالتدريب العسكري في قطاع غزة“، وأضافت أنه ”جرى تدريب عدد من المتهمين على سلاح الكلاشينكوف [Kalashnikov]، وتصنيع المواد المتفجرة، وتجنيد المتهمين عناصر من أجل تنفيذ عمليات عسكرية داخل الضفة الغربية“⁶². وقد أصدرت محكمة أمن الدولة الأردنية أحكاماً ضدّ 12 شخصاً، منهم ثمانية موقوفين تراوحت أحكامهم بين عام وخمسة أعوام، وأربعة حوكموا غيابياً بالسجن 15 عاماً، فيما تمّ تبرئة أربعة من المتهمين لعدم كفاية الأدلة. ولكن حركة الإخوان المسلمين نفت الاتهامات الموجهة لعناصرها ووصفتها بأنها ”مفبركة“⁶³.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المحاكمة تمت وفقاً لاعتبار التهم تقع ضمن ”أعمال الإرهاب“ التي تختص محكمة أمن الدولة الأردنية بالنظر فيها. وكان قانون المحكمة الجديد الذي أقره البرلمان الأردني في نيسان/أبريل 2014 قد شهد جدلاً حوله قبل إقراره، على خلفية رفض إضافة نصّ يستثني أيّ عمل ضدّ الاحتلال الإسرائيلي من المحاكمة أمام هذه المحكمة، ومن تعريف أعمال الإرهاب⁶⁴. وهي تُعيد إلى الأذهان قضية ”تخزين الأسلحة“ التي حاكمت فيها محكمة أمن الدولة ثلاثة أردنيين بتهمة تخزين السلاح لصالح حركة حماس، جاء اعتقالهم في نيسان/أبريل 2006 عشية زيارة كانت مقررة لوزير خارجية السلطة الفلسطينية آنذاك والقيادي في حركة حماس

محمود الزهار إلى الأردن. وقالت الحركة وقتها إن القضية "سياسية"، وجاءت بهدف منع الزيارة التي ألغتها الحكومة الأردنية إثر عملية الاعتقال، نافية التهم المنسوبة إليها في القضية⁶⁵.

ج. الموقف من عملية التسوية والعلاقة مع "إسرائيل":

واصل الأردن جهده لدفع المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية التي كانت تجري برعاية أمريكية، واستقبل الملك عبد الله الثاني في هذا السياق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 2014/1/16، بعد أيام من لقاء جمعه بالرئيس الفلسطيني محمود عباس في عمان، وآخر جمعه بوزير الخارجية الأمريكي جون كيري⁶⁶. وقد شدد الأردن على تمسكه بمصالحة العليا فيما يتصل بقضايا الوضع النهائي، مؤكداً في هذا السياق رفضه الاعتراف بـ "يهودية إسرائيل"، ونفيه لفكرة الوطن البديل التي وصفها العاهل الأردني بأنها "وهم سياسي غير موجود على أرض الواقع"⁶⁷، بالإضافة إلى احتفاظ الأردن بحقه في أن يكون "المسؤول المباشر عن التفاوض في ما يخص اللاجئين الفلسطينيين من مواطنيه"؛ وفي رفض أي صيغة تتعارض مع مصالحه⁶⁸. إلا أن الأفق المسدود الذي واجهته تلك الجولة من المفاوضات، مثل سابقاتها، دفعت الأردن لدعم التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة لطرح مشروع إنهاء الاحتلال في مجلس الأمن، الذي شغل الأردن مقعد المجموعة العربية فيه خلال سنتي 2014 و2015.

أما فيما يتصل بالعلاقة بين الأردن و"إسرائيل"، فقد تأثرت خلال هذه الفترة بجملة من العوامل المتناقضة، دفع بعضها باتجاه توتير العلاقة، فيما دفع بعضها الآخر باتجاه تعزيزها؛ ولكن كان من الملاحظ أن المملكة حرصت على الموازنة بين هذه العوامل بدقة، للحفاظ على أكبر قدر من الاستقرار فيها. وكانت المحصلة شكلاً مركباً للعلاقة، حيث أدى تركّز عوامل التوتير في الجانب السياسي إلى تطور الأزمة السياسية بين الطرفين واستمرار حالة "السلام البارد"، بينما قاد تركّز عوامل تعزيز العلاقة في الجانبين الاقتصادي والأمني إلى نمو في التبادل التجاري والاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين، وإلى زيادة في التعاون الأمني. وكانت الإجراءات الإسرائيلية في المسجد الأقصى ومحاولات تقسيمه ورفع الوصاية الأردنية عنه أبرز نقاط الخلاف المتجددة بين عمان وتل أبيب، والتي تصاعدت حدتها على مدى السنوات الماضية وبلغت ذروتها خلال سنتي 2014 و2015.

جاء ذلك نتيجة ارتفاع مستوى التفاعل الشعبي في الأردن مع تصعيد الحكومة الإسرائيلية لاعتداءاتها بحق المسجد الأقصى ومدينة القدس عموماً، بالتزامن مع تصاعد الانتفاضة الشعبية في القدس. وهو ما حث القيادة الأردنية بصورة أكبر على التحرك لتدارك الأوضاع، وخصوصاً في ظلّ تفاعل البرلمان الأردني مع هذا الملف وتحوّله إلى أحد نقاط السجال الأساسية مع الحكومة، عبر مطالبات النواب المتكررة بطرد السفير الإسرائيلي في عمان.

إن عودة الأزمة مجدداً إلى الواجهة كانت في شهر شباط/ فبراير 2014، على خلفية مناقشة الكنيست قانوناً ينهي الوصاية الأردنية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، والتي تشكل أحد بنود معاهدة وادي عربة الموقعة بين الأردن و"إسرائيل" في 1994، حيث صوّت البرلمان الأردني بالإجماع على طرد السفير الإسرائيلي من عمّان واستدعاء السفير الأردني من تل أبيب، مهدداً بطرح الثقة في الحكومة ما لم تستجب للقرار، وطالب عدد من النواب الحكومة بتقديم مشروع قانون يلغي معاهدة وادي عربة⁶⁹، إلا أن الحكومة الأردنية لم تستجب لتصويت البرلمان.

وقد فاقم استشهاد قاض أردني على جسر الملك حسين برصاص جنود إسرائيليين في 2014/3/10 من التوتر في ذلك الوقت، حيث أمهل مجلس النواب الحكومة أسبوعاً لطرد السفير قبل طرح الثقة فيها. ولكن البرلمان منح الثقة للحكومة عند انقضاء المهلة على الرغم من عدم امتثالها لطلبه⁷⁰، بعد أن أبلغ النواب من "جهات عليا" في الدولة الأردنية رفضها إسقاط الحكومة أو طرد السفير⁷¹. وفي تطور لاحق، استدعت وزارة الخارجية الأردنية السفير الإسرائيلي في عمّان احتجاجاً على تقييد سلطات الاحتلال دخول موظفي دائرة الأوقاف الأردنية إلى المسجد، وعلى الاعتداءات المتكررة بحقهم وحقّ المصلين⁷².

كان ملف القدس حاضراً في خطاب الملك عبد الله الثاني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ 69، حيث أكد وقوفه ضدّ أيّ انتهاك للمسجد الأقصى، بصفته "وصياً هاشمياً على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس"⁷³. ولكن التصعيد الإسرائيلي تجاه الأقصى تواصل من خلال اقتحامات المستوطنين وقوات الاحتلال وشخصيات رسمية للمسجد، وفرض قيود مشددة على دخول المصلين وحراس المسجد وموظفي الأوقاف إليه، بالتزامن مع محاولة تشريع قانون لتقسيمه بين المسلمين واليهود زمانياً ومكانياً. وشهدت الإجراءات الإسرائيلية ذروتها في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2014، مع إغلاق سلطات الاحتلال للمسجد الأقصى بشكل كامل عقب محاولة اغتيال الحاخام المتطرف يهودا غليك الذي يشكّل أبرز رموز اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى، مما أدى لاشتعال الأوضاع في مدينة القدس.

هذا التصعيد دفع الحكومة الأردنية في 2014/11/5 لاستدعاء السفير الأردني من تل أبيب، وتقديم شكوى رسمية لمجلس الأمن⁷⁴. واستدعى وساطة أمريكية لتهدئة الأوضاع، انتهت بعقد لقاء ثلاثي في 2014/11/13 جمع العاهل الأردني برئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الخارجية الأمريكي جون كيري، الذي سمع تحذيراً من الملك عبد الله الثاني من أن الإجراءات الإسرائيلية ستربك جهود الحرب على "الإرهاب" في المنطقة، في إشارة إلى التحالف الدولي الذي يشارك فيه الأردن إلى جانب واشنطن ضدّ تنظيم "الدولة الإسلامية"⁷⁵. وأسفر اللقاء عن اتفاق على اتخاذ خطوات من شأنها تخفيف التوتر في القدس، والتزام "إسرائيل" الحفاظ على الوضع

القائم في الأماكن المقدسة في المدينة، واحترام الدور الهاشمي التاريخي في الحفاظ عليها ورعايتها⁷⁶. وقد سمحت "إسرائيل" في اليوم التالي للمصلين من كل الأعمار بدخول المسجد⁷⁷.

وما كادت الأزمة في العلاقة أن تهدأ قليلاً، حتى قامت الخارجية الأردنية باستدعاء السفير الإسرائيلي في الأردن احتجاجاً على تصريحات انتقد فيها مجلس النواب الأردني، في الوقت الذي بعثت فيه تل أبيب برسائل احتجاج للأردن على خلفية مواقف برلمانية وحكومية متعلقة بتصاعد عمليات المقاومة في القدس⁷⁸.

وعلى الرغم من أن عودة السفير الأردني إلى تل أبيب في 2015/2/3 شكّلت مؤشراً لتراجع مستوى توتر العلاقة بين الطرفين، إلا أن جهود المستوطنين والسلطات الإسرائيلية لفرض واقع يكرّس الوجود اليهودي في الأقصى والسيادة الإسرائيلية عليه تواصلت على الأرض، وبرزت في هذا السياق دعوة الوزير الإسرائيلي أوري أريئيل Uri Ariel، الذي يشغل منصب وزير الإسكان والزراعة وينتمي لحزب البيت اليهودي، الحكومة الإسرائيلية إلى منع أعمال الترميم التي تجريها إدارة الأوقاف في المسجد الأقصى⁷⁹، ومشاركته في وقت لاحق في اقتحام المسجد⁸⁰. وإلى جانب استمرار الاقتحامات وتصاعدها مجدداً، عاد الحديث عن تقسيم الأقصى بين المسلمين واليهود، وهو ما دفع الملك الأردني إلى التحذير من أن استمرار الاستفزازات في القدس سيؤثر على العلاقة بين الأردن و"إسرائيل"، بقوله:

ينتابنا في الأردن القلق والغضب الكبيرين بسبب التصعيدات الإسرائيلية الأخيرة في القدس، خصوصاً في المسجد الأقصى. كنا قد تلقينا تطمينات من إسرائيل بأن هذا لن يحدث، ولكن لسوء الحظ، فإن هذه هي نفس التطمينات التي سمعناها في الماضي. وإذا استمرت هذه الأمور والاستفزازات في القدس [...] فإن ذلك سيؤثر على العلاقة بين الأردن وإسرائيل، ولن يكون أمام الأردن خيار، إلا أن يتخذ الإجراءات التي يراها مناسبة⁸¹.

وما لبثت أن اندلعت شرارة انتفاضة القدس في 2015/10/1 عقب هذه التطورات، ليعود جون كيري للتوسط مجدداً بين الطرفين، ولقاء كل من العاهل الأردني والرئيس محمود عباس في عمان، أعلن بعدها عن التوصل لاتفاق جديد بعد تعهد نتنياهو في تصريح مكتوب أن "إسرائيل ليس لديها أي نية لتقسيم جبل الهيكل (المسجد الأقصى)، وترفض تماماً أي محاولة توحى بغير ذلك؛ مؤكداً احترام "أهمية الدور الخاص للأردن، كما ورد في معاهدة السلام معه عام 1994، والدور التاريخي للملك عبد الله الثاني"⁸². وعلى الرغم من هذا الاتفاق، إلا أن توجهات الحكومة الإسرائيلية وتنامي جهود اليمين لتغيير الوضع القائم في الأقصى تشكّل عوامل مرجحة لعودة انفجار الأزمة مجدداً.

وفي مقابل التوتر بين الأردن و"إسرائيل" على المستوى السياسي، سجّل خلال سنتي 2014 و2015 تطور العلاقات الاقتصادية والأمنية بين الطرفين، في مؤشر على مدى تشابك العوامل

والمصالح التي تحكم العلاقة بينهما. فعلى الصعيد الاقتصادي، ارتفع حجم التبادل التجاري بين الأردن و"إسرائيل" بنسبة 39.7% ما بين سنتي 2013 و2015⁸³. وتم توقيع اتفاقية من قبل شركة الكهرباء الوطنية الأردنية لشراء الغاز الإسرائيلي لمدة 15 عاماً، في صفقة قُدرت قيمتها بنحو 15 مليار دولار⁸⁴، بالإضافة إلى اتفاقيتين مماثلتين وقعتهما شركتا البوتاس العربية، وبرومين التابعة لها، قُدرت قيمتها بـ 771 مليون دولار⁸⁵.

كما برز في هذا السياق التوقيع في شباط/فبراير 2015 على بدء تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع "ناقل البحرين" الواصل بين البحر الأحمر والبحر الميت، الذي يقوم على إنشاء خط لنقل المياه من البحر الأحمر إلى البحر الميت، بحيث تمر بمحطات تحلية يستفاد منها في زيادة المخزون المائي للبلدين، وفي الحد من تراجع منسوب مياه البحر الميت، مع إمكانية إنشاء محطات لتوليد الكهرباء باستخدام الطاقة المائية⁸⁶.

أما على الصعيد الأمني، فقد ظهرت مؤشرات عدة على تزايد التعاون الأمني بين الأردن و"إسرائيل" لمواجهة "الخطر المشترك" على الحدود الشمالية والشرقية للأردن، والمتمثل أساساً في تنظيم "الدولة الإسلامية"، وذلك إثر تصاعد المخاوف الأردنية والإسرائيلية من انفلات الوضع الأمني في سورية والعراق، وزيادة احتمال حدوث عمليات تسلل أو اختراق للحدود الأردنية من قبل عناصر قد تعمل على تنفيذ هجمات ضد الأردن أو "إسرائيل". وقد حمل تحذير العاهل الأردني الذي سبقت الإشارة إليه، حول تأثير الاعتداءات على المسجد الأقصى على جهود الحرب على "الإرهاب"، إشارة ضمنية إلى وجود تعاون بين الأردن و"إسرائيل" في هذا السياق. أما أبرز المؤشرات فكانت تسليم "إسرائيل" طائرات مروحية قتالية من طراز كوبرا Cobra للأردن، بموافقة أمريكية، وذلك بهدف مساعدة الأردن في "تأمين حدوده"، وفقاً لما نقلته وكالة رويترز Reuters عن مسؤول أمريكي مطلع على الصفقة⁸⁷. وذلك بالإضافة إلى الأنباء التي أشارت فيها صحيفة هآرتس الإسرائيلية إلى أن الأردن يستعين بطائرات إسرائيلية لزيادة الرقابة على الحدود الأردنية السورية⁸⁸، ومشاركة الطرفين في المناورة العسكرية الجوية المسماة "العلم الأحمر" — التي تقام سنوياً في الولايات المتحدة، والتي ركزت في شقها المتعلق بالشرق الأوسط على تعاون أردني - إسرائيلي — التي جرى خلالها تزويد طائرات أردنية بالوقود في الجو من طائرات إسرائيلية، في إطار هجوم على عدو متخيل، بمشاركة أمريكية⁸⁹.

3. سورية:

أ. انعكاس التغييرات الداخلية على القضية الفلسطينية:

شكّلت الأزمة السورية المستمرة منذ آذار/مارس 2011 أكثر التغييرات العربية تأثيراً على القضية الفلسطينية؛ نظراً لما أحدثته من تغييرات على صعيد البيئة الاستراتيجية المحيطة بها، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. تغير موقع الصراع العربي - الإسرائيلي ضمن الأجندة الإقليمية؛ حيث تحولت الأزمة السورية من أزمة داخلية إلى حرب إقليمية ودولية على النفوذ في الشرق الأوسط، وعملية تصارع على إعادة تشكيل الخريطة الجيو-سياسية للمنطقة انطلاقاً من الأرض السورية، وباتت بالتالي تحتل رأس قائمة الأولويات على أجندة دول الإقليم (الدول العربية وتركيا وإيران)، والقوى الدولية التي تملك نفوذاً ومصالح فيه (روسيا، والولايات المتحدة، والدول الأوروبية).

وقد أسهم هذا الأمر في تراجع حجم الاهتمام العربي والدولي بالقضية الفلسطينية بشكل متزايد خلال سنتي 2014 و2015، وخصوصاً في ظل اشتعال المنطقة بأزمات متعددة، ومرور القضية الفلسطينية بحالة جمود في مساري التسوية والمقاومة.

ولكن الأخطر من ذلك كله، هو ما تحمله الأزمة السورية من حفر للبوصلة عن الصراع المركزي مع المشروع الصهيوني كدخيل على المنطقة، إلى صراع بين القوى الإقليمية الأصيلة فيها، بشكل يستنزف قواها ومواردها، ويسمح لـ "إسرائيل" باغتنام الوقت لفرض المزيد من الحقائق على الأرض.

2. إضعاف الجبهة الشمالية في مواجهة "إسرائيل" استراتيجياً؛ حيث يشكّل استمرار الأزمة في سورية استنزافاً لموارد البلاد العسكرية والاقتصادية والبشرية، عدا عن تمزيقه للنسيج الاجتماعي بشكل يعوّق في الغالب قيام كيان موحد ضمن الحدود الجغرافية نفسها. ومن جملة ما يعنيه ذلك بالنسبة لـ "إسرائيل"، أن أي كيان سياسي سينشأ على حدودها الشمالية، سواء بقيت سورية موحدة أم لا، سيكون مستغرقاً لسنوات طويلة في ترميم ما دمرته الحرب على مختلف المستويات، مع بقاء الاحتمال قائماً في وجود تهديدات أخرى صادرة عن تنظيمات مسلحة، وليس على مستوى الدولة ككل.

وفي الوقت نفسه، فإن الأزمة السورية تمثل استنزافاً لـ "محور الممانعة"، الذي فقد بُعدَه الفلسطيني مع خروج حركة حماس منه، ومع حلول الموقف من النظام السوري مكان الموقف من المقاومة في فلسطين كمعيار أساسي في تحديد صفة "الممانعة" فيه. ويشكّل استغراق حزب الله على وجه الخصوص في الأزمة السورية استنزافاً وإشغالاً لأبرز التهديدات الأمنية لـ "إسرائيل" على الجبهة الشمالية.

أما على الصعيد الميداني، فقد عانى اللاجئون الفلسطينيون في سورية، كما عانى السوريون عموماً، من تفاقم الأزمة الإنسانية في البلاد نتيجة استمرار المعارك واشتدادها. وتسبب ذلك في نزوح 390 ألفاً من أصل 560 ألف لاجئ فلسطيني مسجل في سورية، حيث نزح 280 ألفاً عن مناطق سكنهم الأصلية داخل سورية، فيما غادر 110 آلاف لاجئ إلى دول أخرى، أبرزها لبنان (42 ألفاً)، والأردن (18 ألفاً)، والدول الأوروبية التي باتت مقصداً لأعداد متزايدة للاجئين،

ولا سيّما في ظلّ إغلاق الدول المحيطة بسورية حدودها أمامهم⁹⁰. ويعيش اللاجئون الباقون في سورية (450 ألف لاجئ) في ظروف إنسانية قاسية، حيث يفتقر 95% منهم للأمن الغذائي وهم بحاجة لمساعدات إنسانية متواصلة، علماً أن هناك عشرات الآلاف من المحاصرين داخل مناطق القتال ويصعب إدخال المساعدات إليهم⁹¹.

وقد بلغ عدد الفلسطينيين الذين فقدوا حياتهم في سورية بسبب الأزمة 3,180 شخصاً، وذلك حتى مطلع آذار/ مارس 2016. فيما بلغ عدد المعتقلين 1,083 شخصاً والمفقودين 282 شخصاً⁹². وكان مخيم اليرموك واحداً من أبرز عناوين هذه المعاناة، نتيجة استمرار الحصار المفروض عليه منذ تموز/ يوليو 2013، وانقطاع الماء والكهرباء عنه، حيث بلغ عدد ضحايا هذا الحصار 185 شخصاً⁹³. وقد أدت سيطرة عناصر تنظيم "الدولة الإسلامية" على المخيم في 2015/4/1 إلى إسقاط المباحثات التي كانت جارية للتوصل إلى اتفاق لتحييده، وأعادته إلى دائرة الصراع⁹⁴، ليصبح مجدداً هدفاً للقصف بالبراميل المتفجرة من قبل النظام، مما أدى إلى تدمير مستشفى فلسطين التابع للهلال الأحمر، وهو المستشفى الوحيد داخل المخيم⁹⁵.

ب. العلاقات السورية – الفلسطينية:

أدت الأزمة السورية إلى حصر مجال العلاقات السورية – الفلسطينية في إطار ضيق متصل مباشرة بمواقف الأطراف الفلسطينية من الأزمة، وبانعكاساتها على اللاجئين الفلسطينيين في سورية.

وفي هذا السياق، استمرت القطيعة بين النظام السوري وحركة حماس على خلفية امتناعها عن تأييد خياره العسكري في مواجهة الثورة السورية، وتفضيلها سحب قياداتها من دمشق. بينما شهدت في المقابل علاقة النظام بحركة فتح تطوراً، أبرزته موافقة الحكومة السورية في 2015/8/14 على إعادة فتح مكتب حركة فتح في دمشق، واعتماد سمير الرفاعي معتمداً للحركة في سورية⁹⁶، وذلك بعد قطيعة استمرت 33 عاماً. ويأتي هذا التطور في العلاقة استكمالاً للتحسن الذي بدأ خلال سنة 2013، حين استقبل الرئيس السوري بشار الأسد عباس زكي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، بصفته المبعوث الشخصي للرئيس الفلسطيني محمود عباس⁹⁷. وبدا أن النظام السوري اختار بالتالي موقفاً مشابهاً للمواقف الرسمية العربية التقليدية التي ترى في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة في رام الله بوابة العلاقة مع الفلسطينيين، وهو ما أظهره لقاء وزير الداخلية السوري محمد الشعار في أيار/ مايو 2014 بوفد من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير برئاسة زكريا الأغا بمقر وزارة الداخلية في دمشق، لبحث أزمة اليرموك⁹⁸.

وبموازاة ذلك، حافظت دمشق على علاقتها مع الفصائل الفلسطينية الموالية لها، والتي تتخذ من دمشق مقراً أساسياً لقيادتها، وأبرزها الجبهة الشعبية – القيادة العامة وفتح الانتفاضة،

اللتان تعرضتا لانتقادات على خلفية اشتراك عناصر منهما في المعارك، إلى جانب القوات النظامية السورية، وهو ما تمّ النظر إليه على أنه توريط للفلسطينيين في الأزمة الداخلية في سورية. وبخلاف الملفات المرتبطة مباشرة بهذه الأزمة، لم يُسجَل خلال سنتي 2014 و2015 نشاط سوري رسمي يُذكر في أيّ من التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، أو بالصراع الفلسطيني الداخلي.

ج. العلاقة مع "إسرائيل":

لم يشهد موقف النظام في سورية تجاه "إسرائيل" تغييراً خلال سنتي 2014 و2015، حيث واصل اتهامها بدعم "الجماعات الإرهابية" وبأنها طرف في "المؤامرة" التي تستهدف سورية ومحور "الممانعة". ولكنه حافظ في الوقت نفسه على سياسته بعدم التصعيد أو الرد عسكرياً على أيّ اعتداء إسرائيلي، وبالمحافظة على هدوء جبهة الجولان من الجانب السوري.

وبالنسبة للطرف الآخر من الأزمة السورية، لم تُبدِ قوى المعارضة تقارباً مع "إسرائيل"، باستثناء التوجه الذي انفرد به المعارض السوري كمال اللبواني، الداعي للتحالف مع تل أبيب لإسقاط النظام في سورية؛ حيث عبّر الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، أبرز تجمع سياسي معارض، والذي كان ينتمي إليه اللبواني، عن رفضه لتوجهات الأخير، مؤكداً على التزامه "بالمبادئ التي تبناها الشعب السوري طوال عقود" في ما يخص العلاقة مع "إسرائيل". كما تبرأ الائتلاف من اللبواني على خلفية الزيارة التي قام بها إلى "إسرائيل" في أيلول/سبتمبر 2014، للمشاركة في مؤتمر لـ "مكافحة الإرهاب"⁹⁹.

وقد تكررت زيارة اللبواني إلى "إسرائيل" في شباط/فبراير 2016، حلّ خلالها ضيفاً على الكنيست الإسرائيلي، كما التقى نائب وزير الشؤون الإقليمية في الحكومة الإسرائيلية، أيوب قرا، وعبّر له عن شكره لـ "الجهود الإنسانية" الإسرائيلية تجاه الشعب السوري، وكرر دعوة تل أبيب إلى إقامة منطقة آمنة في جنوب سورية، وتزويد السوريين بتسهيلات ميدانية¹⁰⁰.

وفي الوقت نفسه، فقد عبّر طرفا الأزمة السورية عن إدانتهم للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014، وعبّراً عن تضامنهما مع الشعب الفلسطيني، في واحدة من مساحات الاتفاق النادرة بين الطرفين، إن لم تكن نقطة الاتفاق الوحيدة.

ولكن إشارات تطور علاقة ما بين أحد أطراف النزاع في سورية و"إسرائيل" صدرت من الشمال السوري، ومن طرف يُعدّ حليفاً للنظام في دمشق، وهو المجلس الوطني الكردستاني في سورية، الذي رُحِبَ رئيسه شيركو عباس بدعم "إسرائيل" للدولة الكردية، وقال إن "الأكراد لم يناصروا يوماً العداء لها، وإنهم المحرك للديمقراطية في الشرق الأوسط"¹⁰¹.

أما "إسرائيل" من جهتها فقد حافظت على حجم تدخل محدود في الأزمة في سورية، تركّز على محاولة استغلال المساحات المتاحة لتحقيق بعض المكاسب المباشرة، ك معالجة جرحى سوريين في المستشفيات الإسرائيلية، وتوجيه ضربات محدودة داخل الأراضي السورية لأهداف معينة ترى فيها تهديداً يستدعي التحرك. ولكن بصورة عامة، بدا أن "إسرائيل" لعبت على التناقضات على طر في الأزمة، باعتبار رؤيتها أن مصلحتها الاستراتيجية تتحقق عبر استمرار الأزمة في سورية لأطول زمن ممكن، دون التدخل باتجاه إسقاط النظام الذي حافظ على هدوء جبهة الجولان لعقود، وليس باتجاه تمكينه من تحقيق انتصار ينهي الصراع ويوقف بالتالي استنزاف سورية ككل.

وفي سياق لعب "إسرائيل" على تناقضات المشهد السوري، أبرزت وسائل الإعلام الإسرائيلية تقديم المستشفيات الإسرائيلية العلاج لجرحى سوريين، وقيام رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بزيارة إحدى المشافي الميدانية التي تقدم لهم العلاج في الجولان المحتل في شباط/ فبراير 2014. وهو ما وصفه الائتلاف الوطني السوري المعارض بـ "المسرحية"، متهماً نتنياهو بمحاولة استثمار صورته الذهنية في عقول الشعوب العربية، والإيحاء بوجود علاقة بين الثورة السورية و"إسرائيل"¹⁰².

وبموازاة ذلك، سعت "إسرائيل" لاغتنام ضعف القدرات العسكرية السورية لتوجيه ضربات محددة ضد ما بدا أنها أهداف ذات قيمة استراتيجية بالنسبة لها، وذلك في مناسبات متعددة، دون أن تلقى رداً سورياً. وفي هذا السياق، تعرضت مواقع عسكرية نظامية في جنوب سورية يومي 21 و2014/6/22 لقصف بالطائرات الحربية الإسرائيلية وقذائف الدبابات، أودى بحياة أربعة أشخاص وجرح تسعة آخرين، بالإضافة إلى إلحاق أضرار كبيرة بالمواقع والمعدات¹⁰³. كما تعرض اللواء 90 في منطقة القنيطرة لقصف جوي في 2014/7/15¹⁰⁴ و2014/9/4¹⁰⁵، بهجومين أسفرا عن سقوط خسائر بشرية في صفوف قوات النظام. وشنت طائرات إسرائيلية غارتين على موقعين في ريف دمشق في 2014/12/7 دون وقوع خسائر بشرية¹⁰⁶.

واستمرت هذه الغارات خلال سنة 2015، واستهدفت مواقع عسكرية للدفاع الجوي للقوات النظامية السورية قرب حمص في 2015/3/26¹⁰⁷، كما استهدفت مواقع للجيش النظامي وحزب الله في منطقة القلمون في نيسان/أبريل 2015 أكثر من مرة¹⁰⁸. ومن بين الغارات التي نفذتها "إسرائيل" في الأراضي السورية، عملية اغتيال القيادي في حزب الله محمد عيسى برفقة خمسة عناصر آخرين من الحزب في القنيطرة في 2015/1/18¹⁰⁹، واغتيال سمير القنطار في غارة استهدفت مبنى سكنياً في بلدة جرمانا جنوب دمشق 2015/12/19¹¹⁰.

ولكن على الرغم من أن الرئيس الأسد عدّ تلك الغارات دعماً لقوى المعارضة المسلحة، وأن "إسرائيل" تمثّل "القوى الجوية" لتلك الجماعات، فإن محدودية الأهداف التي ضربتها الغارات،

وإبداء قيادات عسكرية وأمنية سابقة تفضيلها لبقاء نظام الأسد الذي حافظ على هدوء جبهة الجولان نحو أربعين عاماً، هي عوامل تشير إلى أن الغارات الموضوعية الإسرائيلية جاءت بهدف إضعاف سورية استراتيجياً، ولم تكن بهدف الإخلال بميزان القوى العسكرية بين طرفي النزاع في سورية لصالح أحد منهما. لا سيما وأن تلك الآراء تزامنت مع تأييد "إسرائيل" للحلف الدولي ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، باعتباره يشكل تهديداً لها هو الآخر، ومع التحذير من أن خيار بقاء الأسد يبقى مفضلاً على احتمال صعود حركات جهادية "سنية" يصعب ضبطها على الحدود، وتولد بالتالي تجربة تشابه حركة حماس في غزة.

وقد برزت في هذا السياق تصريحات الجنرال دان حالوتس Dan Halutz، رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، الذي قال إن "الأمر لا يحتاج إلى كثير من الشرح، فقد حافظ نظام عائلة الأسد على الحدود مع إسرائيل هادئة لمدة 40 عاماً، في حين أن هذه الحدود اشتعلت بمجرد أن تعرض استقرار هذا النظام للخطر". وفي السياق ذاته، قال إسحق موردهاي Yitzhak Mordechai، وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق، إنه على الرغم من علاقة النظام السوري القوية بكل من إيران وحزب الله، إلا أن مخاطره تبقى أقل بكثير من مخاطر الحركات الجهادية السنية¹¹¹.

4. لبنان:

أ. انعكاس التغيرات الداخلية على القضية الفلسطينية:

استمر تأثر لبنان خلال سنتي 2014 و2015 إلى حد كبير بالأزمة في سورية، وخصوصاً مع زيادة تورط حزب الله اللبناني في المعارك الدائرة فيها، واستمرار أزمة اللاجئين القادمين من سورية بتشكيل عامل ضغط إضافي على الأوضاع السياسية والاقتصادية والمعيشية، في بلد يعاني من انهيار في نظامه السياسي، وفي بناء التحتية وشبكة خدماته الأساسية.

أما أبرز الآثار المترتبة على هذا الملف فيما يتصل بالقضية الفلسطينية، فقد تمثلت في استنزاف القدرات العسكرية والبشرية لحزب الله، الذي يشكل قوة المقاومة الأساسية في الجبهة الشمالية لـ "إسرائيل"، وتحول جبهة الحرب في سورية إلى جبهة المواجهة الرئيسية بالنسبة له، وزيادة توتر العلاقة بينه وبين غالبية الدول العربية في المنطقة.

ومع أن الحزب يُصر على رؤيته بأن دفاعه عن النظام في سورية هو دفاع عن محور الممانعة، وأنه يصبّ بالضرورة في خانة الدفاع عن القضية الفلسطينية ومواجهة المشروع الصهيوني، إلا أن هذا لم يحل دون خسارته لجزء كبير من الدعم الشعبي الذي كان يتمتع به في مقاومته لـ "إسرائيل"، سواء على الصعيد الداخلي أم على الصعيد العالمي العربي. وذلك في ظلّ تغيير نظرة الكثيرين إليه من حركة مقاومة إلى "ميليشيا" تدافع عن نظام يقمع ثورة شعبية، أو إلى ذراع لإيران

في المنطقة، وخصوصاً في ظلّ تداخل البعد الطائفي مع السياسي في الأحداث التي يختار التعليق عليها أو الانحياز إلى طرف فيها، كأزمة البحرين والأزمة اليمنية، بالإضافة إلى الأزمة في سورية.

وإلى جانب خسارة الدعم الشعبي العربي، فقد أدى تدخل الحزب في سورية إلى زيادة عمق الأزمة بينه وبين خصومه السياسيين في لبنان، وإلى زيادة الاستقطاب والاحتقان الشعبي بين جمهور الحزب وحلفائه من جهة، وجمهور خصومه من جهة أخرى، مع تزايد النظرة إليه كمصدر تهديد داخلي مسلح، علاوة على اعتبار تدخله العسكري في سورية يشكّل مصدراً لاستيراد تهديد خارجي إلى الأرض اللبنانية.

كما أن تصاعد التوتر بين حزب الله والأنظمة العربية التي تعارض نظام الأسد، وخصوصاً السعودية، قاد إلى تصنيفه كـ"منظمة إرهابية" من قبل دول مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية في آذار/ مارس 2016¹¹².

في الوقت نفسه، فإنّ المواقف السلبية تجاه حزب الله في المنطقة عقّدت الأمور بالنسبة للمقاومة الفلسطينية، ووضعتها في دائرة التشكيك والاستهداف من جمهورها على خلفية علاقاتها مع الحزب، حتى وإن حصرت اتفاقها معه في إطار مواجهة "إسرائيل"، دون أن تتبنى مواقفه تجاه أيّ من أزمات المنطقة. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن علاقات حزب الله بحركة حماس قد شهدت تحسناً خلال سنتي 2014 و2015، وهو ما أشار إليه الأمين العام للحزب حسن نصر الله بقوله إن العلاقة تمّ ترميمها بدرجة عالية بمعزل عن الملف السوري، "الذي لم يصل النقاش حوله إلى أيّ مكان"¹¹³.

وفي المحصلة، فإنّ كل هذه التغيرات عنّت تشكّل بيئة معادية أو مخاصمة للحزب في محيطه الاستراتيجي، وعلى جبهته الداخلية، وبالتالي زيادة مصادر التهديد، ولكنها لم تُحدث في المقابل تحولاً مشابهاً على صعيد البيئة الاستراتيجية بالنسبة لـ"إسرائيل". على العكس من ذلك، فإنّ انشغال مصادر التهديد الرئيسية على الجبهة الشمالية بمواجهات مع أطراف داخلية (أو خارجية) أخرى، عنى لـ"إسرائيل" إضعاف القوى الذاتية لجميع تلك الأطراف، ولا مانع بالتالي من استمرار الحرب، طالما أن ذلك سيؤدي إلى الحؤول دون قيام أيّ كيان مستقر قادر على تشكيل خطر على تلك الجبهة.

ب. العلاقات اللبنانية – الفلسطينية:

قلل استمرار أزمات لبنان على الصعيد السياسي والاقتصادي والخدماتي، من فرص تحقيق تطور على صعيد العلاقات اللبنانية – الفلسطينية، وخصوصاً في ظلّ عدم انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وعدم إجراء انتخابات نيابية على الرغم من مرور نحو عامين على استحقاقها، وتعطّل

عمل الحكومة نتيجة للخلاف المستمر بين مكوناتها في غالبية الملفات، حتى المتعلقة منها بأبسط الخدمات الأساسية.

فإلى جانب عرقلة تلك الأزمات للحراك الدبلوماسي الفعال للحكومة على صعيد علاقاتها الخارجية، فإنها حالت أيضاً دون قدرة الحكومة على معالجة أيّ ملفات مرتبطة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وتحسين ظروفهم المعيشية والاقتصادية، إذ إنها غير قادرة على معالجة أزمات المواطنين اللبنانيين بالدرجة الأولى؛ وخصوصاً في ظلّ طغيان ملف اللاجئين السوريين على ملف الوجود الفلسطيني في لبنان.

وقد جاء ذلك على الرغم من أن الفصائل والقوى الفلسطينية حاولت القيام بحراك إيجابي في هذا الملف، تمثّل في تقديم مبادرة موحدة لحماية الوجود الفلسطيني في لبنان وتعزيز العلاقات اللبنانية - الفلسطينية، حصلت على مباركة رئاسة السلطة الفلسطينية وقيادة المكتب السياسي لحماس، مشكّلة حالة توافق وطني "نادرة"، أزالته واحدة من أبرز العقبات التي كانت الدولة والقوى السياسية اللبنانية تطالب الفلسطينيين بحلها¹¹⁴.

وقد هدفت المبادرة إلى "المحافظة على المخيمات الفلسطينية وتحييدها باعتبارها عنوان قضية اللاجئين" وإلى "دعم وحدة لبنان وأمنه واستقراره وتعزيز العلاقات اللبنانية - الفلسطينية"، وذلك عبر "التأكيد على سياسة الحياد الإيجابي وعدم التدخل في الشأن الداخلي اللبناني ورفض زجّ الفلسطينيين في التجاذبات والصراعات الداخلية اللبنانية"، و"الحيلولة دون أن تكون المخيمات الفلسطينية منطلقاً لأية أعمال من شأنها المساس بالأمن في لبنان"، و"رفض استقبال أو إيواء لأية عناصر متورطة بأعمال أمنية في المخيمات"¹¹⁵.

ولكن غياب التوافق السياسي لدى الطرف اللبناني حال دون التقاط هذه المبادرة، وهو ما أشار إليه وزير الداخلية اللبناني نهاد المشنوق في معرض حديثه عن السلاح الفلسطيني في لبنان، حيث رأى أن "السلاح الفلسطيني داخل المخيمات وخارجها ليس له أيّ مبرر". ولكنه أشار في الوقت نفسه إلى أن سحب هذا السلاح يحتاج إلى "تفاهات سياسية غير متوفرة الآن"، مما يجعل الحكومة اللبنانية "غير قادرة على القيام بهذه المهمة". وأجاب عند سؤاله عن إقرار الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين بالقول إن هذه الحقوق أقرت بالفعل في قانون العمل، ولكن المشكلة أنه "لا الفلسطينيون يعرفون كيفية تفسيره، ولا اللبنانيون يعرفون كيفية تطبيقه"¹¹⁶.

وكدلالة على عدم تمكن المبادرة من إحداث تغيير فعلي، فإن الملف الأمني في المخيمات بقي الملف الأبرز الذي يستحضر الحديث عن الوجود الفلسطيني في لبنان على المستويين السياسي والإعلامي، وخصوصاً عند وقوع حوادث أمنية داخل المخيمات أو اتهام عناصر موجودة فيها بالضلع في مخططات أو أعمال تمس بالأمن اللبناني.

أبرز هذه الأحداث تمثّل في اغتيال اللبناني مروان عيسى، أحد عناصر حزب الله، داخل مخيم عين الحلوة في نيسان/ أبريل 2015، والذي أطلقت على أثره تحذيرات للفلسطينيين من نقل تجربة مخيم اليرموك في سورية إلى عين الحلوة، وذلك على لسان كل من رئيس فرع مخابرات الجيش اللبناني في الجنوب العميد علي شحرور¹¹⁷، ونائب رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله نبيل قاووق¹¹⁸. وقد فاقم مقتل الفلسطيني مجاهد بلعوس، أحد عناصر سرايا المقاومة الموالية لحزب الله في المخيم، بعدها بوقت قصير، من حدة الموقف، في ظلّ عدم إلقاء القوة الأمنية الفلسطينية المشتركة القبض على المتهم بقتل الشابين¹¹⁹.

من جهة أخرى، شكّلت زيارة البطريك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي إلى الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948 في أيار/ مايو 2014 إحدى أبرز التطورات في إطار العلاقات الفلسطينية - اللبنانية. وقلّد الرئيس محمود عباس البطريك وسام نجمة القدس عند زيارته مدينة بيت لحم، وهو ما عدّه الراعي "شرفاً للكنيسة والشعب اللبناني"¹²⁰. إلا أن زيارة الراعي إلى "إسرائيل" ولقائه أفراداً سابقين في ميليشيات لحد، أثارت انتقادات عربية ولبنانية، علماً أن البطريك رفض اعتبارهم خونة ومتعاونين، وناقش معهم مطلب عودتهم إلى لبنان¹²¹.

ج. لبنان و"إسرائيل":

استمر الهدوء الحذر على الجبهة اللبنانية مع "إسرائيل" بصورة عامة خلال سنتي 2014 و2015، إلا أنه كان مشوباً بجولات تصعيد محدودة، بدا أنها كانت مدروسة بعناية من كلا الطرفين لتجنب الدخول في مواجهة واسعة النطاق، قد لا تخدم بالضرورة مصالح أيّ منهما في تلك المرحلة. كان استمرار حالة العداء بين "إسرائيل" ولبنان، وتحديداً مع حزب الله، واضحاً من خلال التطورات الميدانية كما في التصريحات السياسية للطرفين.

ميدانياً، بادرت "إسرائيل" للتصعيد في أكثر من مناسبة من خلال القيام بضربات موجهة بعناية لتحقيق أهداف محددة، كان من أبرزها تفجير جهاز تجسس في بلدة عدلون اللبنانية في 2014/9/5، إثر اكتشافه من أحد عناصر حزب الله، الذي استشهد نتيجة الانفجار. وقد ردّ الحزب على ذلك الاعتداء بتنفيذ عملية ضدّ دورية عسكرية إسرائيلية في مزارع شبعا في 2014/10/7، قصفت "إسرائيل" على إثرها موقعين للحزب في الجنوب¹²². كما نفذت "إسرائيل" اغتيالات ضدّ عناصر وقيادات من حزب الله صنفتهم كتهديد مباشر لها، كان أبرزها اغتيال القيادي محمد عيسى برفقة خمسة عناصر آخرين من الحزب، بينهم جهاد عماد مغنية، في 2015/1/18، واغتيال سمير القنطار عميد الأسرى اللبنانيين المحررين من سجون الاحتلال في 2015/12/19. وتجدر الإشارة إلى أن المعلق العسكري الإسرائيلي في صحيفة هآرتس، عاموس هرثيل Amos Harel، كان قد أشار قبل

نحو شهر من اغتيال جهاد مغنية إلى تقديرات استخباراتية إسرائيلية تتحدث عن تأسيس حزب الله شبكة عسكرية في الجولان، بقيادة كل من مغنية والقنطار¹²³.

أما على صعيد التصريحات والمواقف السياسية، فقد شدد الأمين العام لحزب الله على أن قتال الحزب في سورية لم يؤثر على جاهزيته القتالية لرد أيّ عدوان إسرائيلي، موضحاً أن لدى عناصره القدرة على نقل المعارك الميدانية إلى داخل الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة، علاوة عن تطور القدرة الصاروخية التي يمتلكها. وأضاف نصر الله أن فلسطين ما تزال تشكل القضية المركزية بالنسبة له¹²⁴.

كما عبّر نصر الله عن تأييده للمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة خلال عدوان صيف 2014، ولكن كان من الملاحظ، على غير العادة، تأخر توجه نصر الله لجمهور الحزب بإعلان هذا التأييد لأكثر من أسبوعين بعد بدء العدوان، مع الإشارة إلى أنه لوحظ أيضاً انتشار نبذة سلبية بين هذا الجمهور تجاه حركة حماس هذه المرة. وربما يكون هذا الأمر هو ما دفع نصر الله إلى الدعوة إلى "وضع كل الحساسيات والخلافات والاختلافات حول القضايا الأخرى جانبا"¹²⁵.

5. السعودية ودول الخليج:

أ. انعكاس التغيرات الداخلية والإقليمية على القضية الفلسطينية:

أظهر تفاعل دول الخليج العربي مع التطورات المختلفة التي شهدتها العالم العربي خلال سنتي 2014 و2015 تزايد انشغال هذه الدول عن القضية الفلسطينية، لحساب عدد من الملفات الأخرى المرتبطة بالتغيرات التي تشهدها الدول العربية منذ انطلاق شرارة الربيع العربي في مطلع سنة 2011، والتي قادت عملياً لإطلاق عملية إعادة تشكيل الخريطة الجيو-سياسية للمنطقة. فقد أظهر السلوك السياسي لدول الخليج عموماً، والسعودية خصوصاً، تزايد أولوية الصراع على النفوذ الإقليمي مع إيران وحلفائها، ومواجهة خطر "الإرهاب" المتمثل حالياً بتنظيم "الدولة الإسلامية" بصورة أساسية، على الصراع العربي-الإسرائيلي، وذلك من خلال الأهمية التي أولتها للتعامل مع الأزمة في كل من مصر، واليمن، وسورية، ولبنان.

وقد شكّل إطلاق عملية "عاصفة الحزم" في آذار/مارس 2015، التي ضمت تحالفاً من عشر دول عربية بقيادة السعودية لتوجيه ضربة عسكرية للحوثيين في اليمن عقب سيطرتهم على العاصمة صنعاء، بالإضافة إلى تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي لحزب الله اللبناني كـ "منظمة إرهابية" في آذار/مارس 2016، أبرز المؤشرات على الأولوية التي باتت توليها السعودية ودول الخليج لمواجهة إيران وحلفائها في الدول العربية.

ويمكن القول إن قطر كانت مجدداً الأكثر موازنة بين اهتمامها بالقضية الفلسطينية وانشغالها الإقليمية الأخرى مقارنة ببقية دول الخليج، وخصوصاً في ملف دعم قطاع غزة وفي علاقتها مع كل من السلطة في رام الله وحركة حماس .

ب. الموقف من الصراع الفلسطيني الداخلي:

حافظت دول مجلس التعاون الخليجي بصورة عامة على علاقاتها مع الفلسطينيين ضمن الأطر نفسها، الأقرب عموماً لموقف قيادة السلطة الفلسطينية وحركة فتح، سواء في صراعاها الداخلي أم في تبنيها خيار التسوية مع "إسرائيل"، باستثناء قطر التي حافظت على علاقات متميزة مع حركة حماس مقارنة ببقية الدول، إلى جانب علاقاتها مع قيادة السلطة .

وقد رحبت دول الخليج عبر مجلس وزراء خارجيتها باتفاق المصالحة الفلسطينية الذي تمّ التوقيع عليه في قطاع غزة في نيسان/ أبريل 2014، وبتشكيل حكومة الوفاق الوطني¹²⁶. وكانت قطر مجدداً هي الأكثر تفاعلاً مع هذا الملف، حيث كانت قد عبرت عن استعدادها لعقد قمة عربية لتحقيق تلك المصالحة، قبل توقيع الاتفاق¹²⁷، إلا أن إصرار مصر على الاحتفاظ بالملف حال دون تمكين قطر من ترجمة استعدادها إلى دور فعلي مباشر. ولكن أمير قطر الشيخ تميم بن حمد استقبل الرئيس محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في لقاء مشترك لتهنئتهما على توقيع الاتفاق¹²⁸.

أما التطور الأبرز على صعيد العلاقات الخليجية - الفلسطينية فكان تحسن العلاقات بين السعودية وحركة حماس بعد تولي السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز مقاليد السلطة في كانون الثاني/يناير 2015، والذي سعى للتخفيف من الاحتقان بين السعودية وكل من حركة حماس وجماعة الإخوان المسلمين في إطار جهوده لاحتواء الخلافات مع الأطراف "السنية"، تحضيراً لتصعيد المواجهة مع إيران.

وعقب هذا التحسن، كان من الملفت تأييد حماس لعاصفة الحزم السعودية في اليمن، في بيان حرصت على موازنته بشكل دقيق لمراعاة عدم تفجير الخلاف مجدداً مع إيران¹²⁹.

كما زار وفد من الحركة بقيادة خالد مشعل الرياض في تموز/ يوليو 2015، والتقى خلالها بالعاقل السعودي وولي عهده وبرئيس الاستخبارات¹³⁰، حيث قامت السلطات السعودية بإطلاق سراح عدد من أعضاء حماس المعتقلين منذ كانون الأول/ ديسمبر 2014 (وأواخر أيام الملك عبد الله)، على ذمة قضايا مالية مرتبطة بجمع التبرعات وتحويلها لدعم الشعب الفلسطيني في الداخل ودعم المقاومة، دون إذن رسمي. إلا أن عدم اهتمام وسائل الإعلام السعودية بالزيارة¹³¹، وتصريحات وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، بأنها كانت لأداء مناسك العمرة¹³²، أظهرت عدم رغبة الرياض في إعطائها أبعاداً سياسية مهمة.

ج. الموقف من عملية التسوية:

لم يشهد موقف دول الخليج العربي من عملية التسوية أيّ تغيير خلال سنتي 2014 و2015، إذ واصلت تمسكها بالمبادرة العربية للسلام التي كانت السعودية قد أطلقتها خلال القمة العربية التي عُقدت في بيروت في سنة 2002، ودعمت في المقابل تحركات رئيس السلطة الفلسطينية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن لمواجهة "إسرائيل" في ظلّ انسداد أفق المفاوضات.

وتجدر الإشارة إلى أن تلك المواقف صدرت في غالبيتها العظمى عبر جامعة الدول العربية، ولم تتخذ دول مجلس التعاون الخليجي مبادرات خاصة بها خارج هذا السياق، سواء بصورة جماعية أم فردية؛ حيث بقيت المواقف الصادرة عن قادة دول المجلس واجتماعاتهم المشتركة ضمن السياق التقليدي المؤيد للحقوق الفلسطينية، والمندد بالانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، وإجراءاته التهويدية في القدس والمسجد الأقصى.

د. الدعم المالي:

ما يزال الدعم المالي أحد أبرز مجالات تفاعل دول مجلس التعاون الخليجي مع القضية الفلسطينية، وقد تمّ توجيه هذا الدعم خلال سنتي 2014 و2015، كما في السنوات التي سبقتها، إلى ميزانية السلطة الفلسطينية، وإعادة إعمار قطاع غزة، ووكالة الأونروا، بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع خيرية لدعم الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ودول اللجوء.

ولكن على الرغم من مقررات الجامعة العربية بتوفير شبكة أمان مالية لميزانية السلطة بقيمة 100 مليون دولار شهرياً، إلا أن التقارير الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية حول الإيرادات من الدعم الخارجي تُظهر أن السعودية كانت الدولة الخليجية الوحيدة التي أوفت بالتزاماتها بصورة منتظمة تقريباً طوال سنتي 2014 و2015، وبلغت قيمة المساعدات التي حولتها للسلطة خلال السنتين قرابة 439 مليون دولار أمريكي. فيما قدمت قطر دعماً بقيمة 146 مليون دولار في سنة 2014، دون تقديم أيّ دعم في 2015. وبلغت قيمة الدعم المقدم من سلطنة عُمان نحو 36 مليون دولار¹³³.

كما كانت السعودية مصدر الدعم الخليجي الأكبر لميزانية وكالة الأونروا، حيث تشير التقارير التي نشرتها الوكالة عن مصادر الدعم الحكومي وغير الحكومي لسنة 2014 إلى أن الرياض قدمت قرابة 103.5 ملايين دولار بصورة مباشرة، و1.54 مليون دولار عبر مؤسسات غير حكومية¹³⁴.

وبينما قدمت حكومة الإمارات 16.8 مليون دولار، إلا أن القدر الأكبر من الدعم الإماراتي قُدّم عبر المنظمات غير الحكومية المختلفة، وخصوصاً الهلال الأحمر الإماراتي، وبلغت قيمته الإجمالية نحو 46.4 مليون دولار. أما الكويت فقدمت 17 مليون دولار بشكل مباشر، و70 ألف دولار عبر

الهلال الأحمر الكويتي، وقدمت قطر 2.1 مليون دولار كإسهام حكومي و350 ألف دولار عبر الهلال الأحمر القطري، وأسهمت عُمان بمبلغ 742 ألف دولار، والبحرين بـ50 ألف دولار، تُضاف إليها 5.76 ملايين دولار قُدمت عبر المؤسسة الخيرية الملكية البحرينية¹³⁵.

كما كان الإسهام الخليجي هو الأكبر في مؤتمر إعادة إعمار قطاع غزة الذي دعت إليه مصر في شرم الشيخ في تشرين الأول/أكتوبر 2014، وبلغت قيمة تعهداته الإجمالية 5.4 مليارات دولار، حيث تعهدت قطر بتقديم مليار دولار، فيما تعهدت السعودية بنصف مليار دولار، وتعهدت الإمارات والكويت بتقديم 200 مليون دولار من كل منهما¹³⁶.

6. دول عربية أخرى:

حمل استمرار الأزمات في عدد من الدول العربية الأبعد جغرافياً عن فلسطين تأثيرات جلية على مدى تفاعلها مع القضية الفلسطينية خلال سنتي 2014 و2015، حيث انشغل كل من العراق واليمن وليبيا بأزماته الداخلية بصورة كاملة تقريباً، على المستويين الرسمي والشعبي.

أما دول المغرب العربي، فلم تشهد مواقفها وسياستها تجاه القضية الفلسطينية تغيراً بصورة عامة، وحافظت على تفاعلها مع تطورات القضية عبر جامعة الدول العربية بشكل أساسي. وشكّل العدوان على غزة المحطة الأبرز التي شهدت تفاعلاً مباشراً، عبرت عنه المواقف السياسية المؤيدة للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والمساعدات والطواقم الطبية التي توجهت للقطاع إما بمبادرات رسمية أو شعبية.

ولكن بالنسبة لتونس، تجدر الإشارة إلى أن تراجع حضور القضية الفلسطينية في خطابها الرسمي كان واضحاً مع انتهاء ولاية الرئيس منصف المرزوقي وانتخاب الباجي قائد السبسي رئيساً للبلاد في نهاية 2014. فبخلاف مواقف المرزوقي الذي كان متابعاً لتطورات القضية الفلسطينية، ومتفاعلاً بصورة دائمة معها، وواضحاً في دعمه للمقاومة الفلسطينية، فقد جاءت مواقف السبسي أقرب للمواقف العربية الرسمية التقليدية.

ولم يشهد السودان كذلك تغيرات في موقفه تجاه القضية الفلسطينية، وحافظ على علاقته مع حركة حماس، على الرغم من أن علاقته الإيجابية مع الإخوان المسلمين تسببت في وضعه في دائرة الاتهام من قبل عدد من دول الخليج وهددت علاقاته معها.

وكان السودان مجدداً هدفاً لغارات تُتهم "إسرائيل" بالمسؤولية عنها، حيث تعرض موقع في مدينة أم درمان شمال الخرطوم لغارة جوية في 2015/5/5، يُشتبه بأنها استهدفت مصنعاً للصواريخ بعيدة المدى¹³⁷.

وتجدر الإشارة إلى أن السودان كان قد اتهم "إسرائيل" في تشرين الأول/ أكتوبر 2012 بالمسؤولية عن غارة أدت لتدمير مصنع اليرموك للصناعات العسكرية جنوب الخرطوم¹³⁸، وبينما رفضت "إسرائيل" التعقيب على الحادث، ذكرت مواقع إسرائيلية أن الفرقة الـ 13 التابعة لسلاح الجو الإسرائيلي نفذت الغارة، بحجة أنه يزود حماس بالأسلحة والصواريخ¹³⁹.

كما أعلنت الأجهزة الأمنية السودانية في آذار/ مارس 2014 القبض على شبكة تجسس إسرائيلية، متورطة في الغارات التي شهدتها المنطقة الشرقية من البلاد، في كانون الثاني/ يناير 2009 ونيسان/ أبريل 2011¹⁴⁰.

ثالثاً: التطورات في مجال التطبيع

شكّلت انتكاسة الثورات العربية، وخصوصاً في مصر، أبرز المتغيرات المؤثرة في الجو العام تجاه التطبيع العربي مع "إسرائيل" خلال سنتي 2014 و2015؛ حيث سمح هذا التغيير بعودة الهوة بين المواقف الرسمية والشعبية من التطبيع إلى سابق عهدها، مع إعادته للمواقف الشعبية الراضية للتطبيع إلى موقع متأخر في قائمة العوامل المؤثرة على السلطة الحاكمة.

وفي حين لم تُسجَل اختراقات كبرى على صعيد إقامة علاقات رسمية بين "إسرائيل" والدول العربية التي لم تكن تمتلك علاقات سابقة معها، فقد عزّز الملف الاقتصادي موقعه المتقدم كأبرز مجالات التطبيع الحالية والمستقبلية، وخصوصاً مع تحوّل "إسرائيل" إلى دولة مصدّرة للطاقة، وهو المجال الذي تركّزت فيه غالبية التعاملات العربية الإسرائيلية خلال سنتي 2014 و2015، لا سيّما مع مصر والأردن.

وقد جاءت مشاركة وزير الطاقة الإسرائيلي في مؤتمر للطاقة المتجددة في أبو ظبي في كانون الثاني/ يناير 2014 أيضاً في هذا السياق، وأسفرت حينها عن إعلان الكويت مقاطعتها للمؤتمر نتيجة لذلك¹⁴¹.

في مصر، تددت أجواء الرفض الرسمي للتعامل مع "إسرائيل" على مدى سنتي 2014 و2015، والتي كانت قد برزت إثر ثورة 25/1/2011 وفي ظل حكم الرئيس المصري المعزول محمد مرسي. وجاء ذلك استمراراً للمسار الذي بدأ منذ انقلاب تموز/ يوليو 2013، مستفيداً من تراجع تأثير الحراك الشعبي وموقفه السلبي تجاه التعامل مع "إسرائيل" مقارنة بما كانت عليه الحال بعيد الثورة. هذا التحول علّق عليه اللواء المتقاعد عاموس جلعاد، رئيس الدائرة السياسية - الأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية، بقوله إن "الكراهية لإسرائيل تراجعت" في مصر بعد الإطاحة بمرسي، وذلك في معرض تقييمه لخريطة التهديدات الاستراتيجية المحيطة بـ "إسرائيل"¹⁴².

وعلى العكس مما شهدته المرحلة التحضيرية للانتخابات الرئاسية سنة 2012، والتي كانت المواقف السلبية تجاه "إسرائيل" بأشكال مختلفة واضحة فيها، من قبيل رفض التطبيع والعزم على تخفيض مستوى العلاقات و"خنق" اتفاق كامب ديفيد أو تعديل بعض بنوده، أو المحافظة على "سلام بارد"¹⁴³، فقد كان التشديد على استقرار هذه الاتفاقات حاضراً بوضوح في مواقف المرشح الفعلي الأبرز للرئاسة في انتخابات 2014، والرئيس المصري لاحقاً، عبد الفتاح السيسي، والتي تمت الإشارة إليها سابقاً.

وإلى جانب ارتفاع مستوى التنسيق الأمني بين مصر و"إسرائيل" لزيادة عديد الجيش المصري وعتاده في سيناء وتنسيق عملياته العسكرية لضبط الوضع الأمني فيها، فقد شكّلت عودة السفير المصري إلى تل أبيب في حزيران/يونيو 2015، بعد غياب دام نحو ثلاثة أعوام، أبرز مؤشرات عودة العلاقات المصرية - الإسرائيلية إلى سابق عهدها.

في الأردن، وعلى الرغم من تواصل الحملات الشعبية لمقاومة التطبيع وتصاعد المواقف النيابية الراضية له، وتوتر العلاقات بين عمان وتل أبيب على المستوى السياسي، فقد استمر النشاط التطبيعي الرسمي مع "إسرائيل"، مع تركّزه في المجالين الاقتصادي والأمني. وهو الأمر الذي تمت الإشارة إليه سابقاً في هذا الفصل ضمن استعراض التطورات في علاقة الأردن مع "إسرائيل".

على صعيد العلاقات الاقتصادية بين "إسرائيل" والدول العربية بشكل عام، فقد سجّل إجمالي حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" وشركائها الاقتصاديين العرب الثلاثة الأبرز (مصر والأردن والمغرب) نمواً بنسبة 20% خلال سنتي 2014 و2015 (مقارنة بنهاية 2013)، وفقاً للإحصاءات الإسرائيلية. وكان النمو الأبرز خلال سنة 2014 بنسبة بلغت 19%، في حين لم يتجاوز النمو في 2015 نسبة 1% (انظر جدول 3/1). وجاء ذلك بعكس الاتجاه الذي شهده حجم هذا التبادل في سنتي 2012 و2013، والذي سجل تراجعاً بنسبة 28% مقارنة بسنة 2011¹⁴⁴.

جدول 3/1: حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" وبعض الدول العربية

2015-2012 (بالمليون دولار)¹⁴⁵

البلد	2012	2013	2014	2015
مصر	266.3	169.7	206.2	167.7
الأردن	359.5	365	485.9	510
المغرب	29	60.7	17.2	38.6
المجموع	654.8	595.4	709.3	716.3

جاء هذا النمو بشكل أساسي نتيجة زيادة حجم التبادل التجاري مع الأردن بنسبة 39.7% ما بين سنتي 2013 و2015، علماً أن حصة الأردن من إجمالي حجم التبادل التجاري بين الدول

الثلاثة المذكورة و"إسرائيل" تزايدت بشكل مطرد من 55% إلى 71%. وقد تركّز هذا النمو بصورة أساسية في حجم الواردات من الأردن، حيث زادت قيمتها من 266.5 مليون دولار سنة 2013 إلى 410.5 مليون دولار سنة 2015، بنسبة نمو بلغت 54%، في حين بقي حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الأردن ضمن الحدود نفسها، مسجلاً زيادة طفيفة بنسبة 1% (انظر جدول 3/2)¹⁴⁶.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة 2010-2015، فإن الاتجاه العام لميزان التبادل التجاري بين "إسرائيل" والأردن صبّ في زيادة أهمية "إسرائيل" كسوق للصادرات الأردنية، مع تسجيل متوسط نمو سنوي بنسبة 34.3%، وزيادة في قيمتها الإجمالية من 94.1 مليون دولار سنة 2010 إلى 410.5 ملايين دولار سنة 2015. وذلك بالتزامن مع تراجع حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الأردن بصورة عامة، حيث انخفضت من 185.6 مليون دولار سنة 2010 إلى 99.5 مليون دولار سنة 2015¹⁴⁷.

في المقابل، فقد تراجع حجم التبادل التجاري الإسرائيلي مع كل من مصر والمغرب بصورة عامة، حيث تراجع مع نهاية 2015 بنسبة 1.2% و36.4% على التوالي مقارنة بسنة 2013¹⁴⁸.

بالنسبة لمصر، فقد تراجعت قيمة الصادرات الإسرائيلية إليها من 119.9 مليون دولار في سنة 2013 إلى 113.1 مليون دولار سنة 2015، أي بنسبة 5.7%، فيما ارتفعت قيمة الواردات الإسرائيلية منها بنسبة 9.6%، من 49.8 مليون دولار سنة 2013 إلى 54.6 مليون دولار سنة 2015¹⁴⁹.

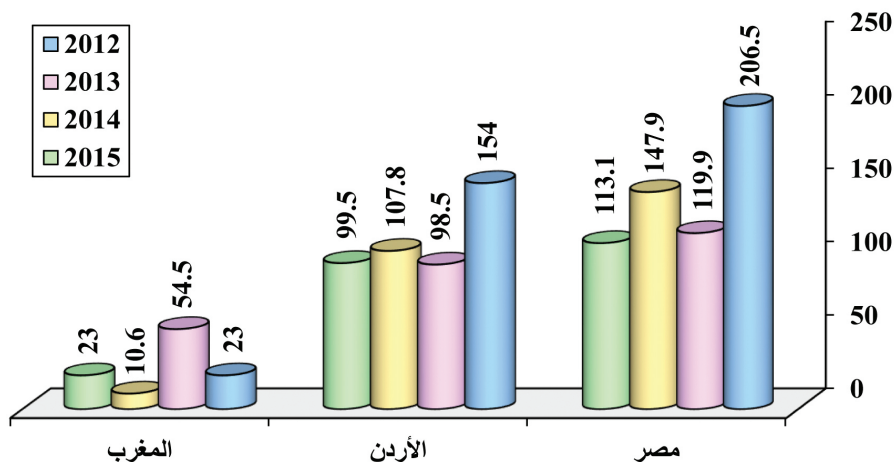
أما المغرب، فقد تراجعت قيمة الصادرات الإسرائيلية إليها بنسبة 57.8%، حيث انخفضت من 54.5 مليون دولار سنة 2013 إلى 23 مليون دولار سنة 2015، فيما ارتفعت قيمة الواردات الإسرائيلية منها بشكل ملحوظ، حيث زادت من 6.2 ملايين دولار سنة 2013 إلى 15.6 مليون دولار سنة 2015، أي بنسبة 151.6%¹⁵⁰.

جدول 3/2: الصادرات والواردات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية

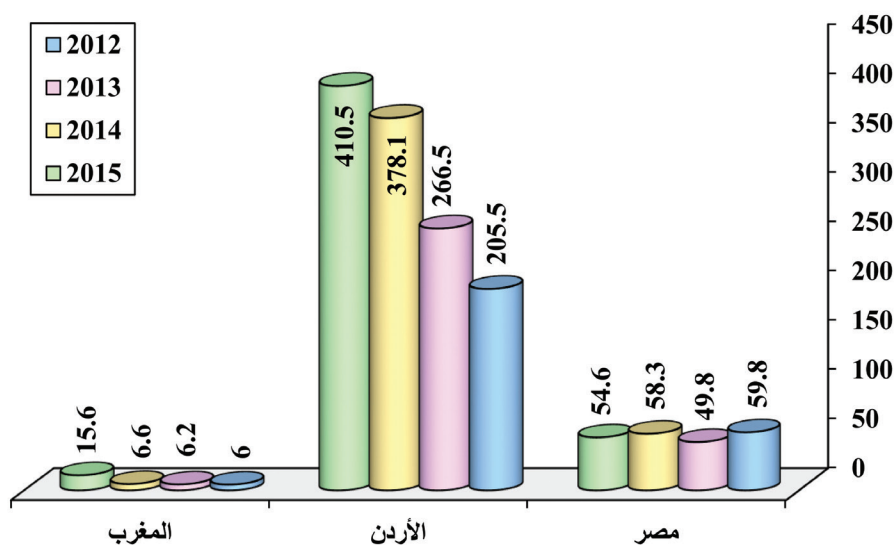
(بالمليون دولار)¹⁵¹

البلد	الصادرات الإسرائيلية إلى:				الواردات الإسرائيلية من:			
	2012	2013	2014	2015	2012	2013	2014	2015
مصر	206.5	119.9	147.9	113.1	59.8	49.8	58.3	54.6
الأردن	154	98.5	107.8	99.5	205.5	266.5	378.1	410.5
المغرب	23	54.5	10.6	23	6	6.2	6.6	15.6

الصادرات الإسرائيلية إلى بعض الدول العربية 2012-2015 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من بعض الدول العربية 2012-2015 (بالمليون دولار)



ولكن تجدر الإشارة إلى أن التراجع الإجمالي في حجم الصادرات الإسرائيلية إلى كل من مصر والأردن سيأخذ اتجاهاً معاكساً تماماً في حال بدأت "إسرائيل" بتصدير الغاز إليهما بموجب العقود الأولية التي تم توقيعها مع خمس شركات في البلدين. وقد تم في هذا السياق توقيع اتفاقيات أولية مع ثلاث شركات أردنية خلال سنة 2014 لاستيراد الغاز الإسرائيلي على مدى 15 عاماً، كان أبرزها مع شركة الكهرباء الوطنية الأردنية التي وقعت مذكرة تفاهم لاستيراد 45 مليار م³ من الغاز بقيمة إجمالية قدرت بنحو 15 مليار دولار¹⁵²، بالإضافة إلى اتفاقيتين وقعتهما شركتا

البوتاس العربية وبرومين التابعة لها لاستيراد الغاز من حقل تامار، في صفقة قُدّرت قيمتها بـ 771 مليون دولار¹⁵³.

أما في مصر، فقد قامت شركتا يونيون فينوسا (UFG) Union Fenosa Gas الإسبانية وبريتش بتروليوم (BP) British Petroleum بتوقيع اتفاقيتين هما الأكبر عربياً لاستيراد الغاز الإسرائيلي لمحطات الغاز المسال التابعة لكل منهما في مصر، لمدة 15 عاماً. وتتضمن الصفقة الأولى مع يونيون فينوسا استيراد 67.5 مليار م³ من الغاز من حقل تامار، بقيمة إجمالية قُدّرت بنحو 20 مليار دولار¹⁵⁴، فيما تنص الاتفاقية الثانية على استيراد 105 مليارات م³ من الغاز من حقل ليفيathan Leviathan gas field، بقيمة إجمالية قُدّرت بنحو 30 مليار دولار¹⁵⁵.

وإلى جانب العائدات الاقتصادية التي يتوقع أن تجنيها "إسرائيل" من صفقات الغاز من مصر والأردن، فإن موقعها الجغرافي القريب قد يجعل منها خياراً أكثر ملاءمة وتنافسية لشراء الغاز من الناحية الاقتصادية، وخصوصاً في حال إنشاء شبكة لنقل الغاز، مما يزيد بالتالي من أهميتها كشريك أساسي في قطاع الطاقة بالنسبة لهاتين الدولتين.

استمرت الأزمات السياسية الداخلية في عدد من الدول العربية بإلقاء ظلالها على التفاعل الشعبي مع القضية الفلسطينية خلال سنتي 2014 و2015، وخصوصاً

رابعاً: الموقف العربي الشعبي وتوجهاته

مع وجود هذه الأزمات في اثنتين من الدول الأكثر تأثيراً على البيئة الاستراتيجية المحيطة بالقضية الفلسطينية، لا سيما مصر وسورية.

وعند مقارنة مسار الحراك الشعبي خلال هاتين السنتين مقارنة بسنتي 2012 و2013، يمكن القول بأن موقع القضية الفلسطينية ضمن سلم الأولويات قد تراجع لحساب الشؤون الداخلية للدول العربية، على الرغم من أن القضية ما تزال قادرة على حشد التأييد والدعم واستقطاب اهتمام الرأي العام العربي عند مرورها بأحداث مفصلية. ويمكن أن نلمس هذا التغيير من خلال ما يلي:

1. شكلت انتكاسة ثورات الربيع العربي وتحولها إلى أزمات طويلة الأمد عامل استنزاف للحراك الشعبي في عدد من الدول العربية، مما قلل من قدرته على التفاعل مع الأحداث التي لا تمس حياته اليومية بصورة مباشرة، وخصوصاً في ظل تراجع أجواء الحريات وعودة التعامل الأمني مع التظاهرات الشعبية، والتي كانت مواقفها الداعمة للقضية الفلسطينية متداخلة في كثير من الأحيان مع معارضة سياسات السلطات الحاكمة في بلادها.

2. أن التحركات الشعبية وتفاعل الشارع العربي مع التطورات البارزة التي شهدتها القضية الفلسطينية، كالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014، ومحاولة "إسرائيل" فرض التقسيم الزمني والمكاني في المسجد الأقصى، وصولاً إلى انتفاضة القدس التي اندلعت في مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2015، كانت قائمة بالفعل. ولكن حجم هذه التحركات ومدى تفاعلها مع الأحداث كان أقل بصورة عامة من تلك التي واكبت تطورات سنتي 2012 و2013.

3. عند استعراض التفاعل الشعبي مع القضية الفلسطينية في الدول العربية الأقرب لفلسطين، والتي تُعدّ تاريخياً الأكثر نشاطاً في هذا السياق، نلاحظ أن تفاعل الشارع الأردني مع التطورات في القدس والمسجد الأقصى كان ملحوظاً ومؤثراً في دفع صانع القرار الأردني للتحرك لمواجهة الانتهاكات الإسرائيلية، باعتبار الأقصى مسؤولية أردنية مباشرة. كما كان التفاعل الشعبي الأردني واضحاً خلال العدوان على غزة.

ولكن في المقابل، فقد أدى الانشغال الداخلي بالحرب في سورية إلى غياب شبه تام للتفاعل الشعبي مع القضية الفلسطينية. وفي لبنان، كان ملحوظاً أن الموقف من المقاومة الفلسطينية، ومن حركة حماس تحديداً، على خلفية موقفها من الأزمة السورية، أثر على مستوى التفاعل الشعبي مع تطورات العدوان على غزة. كما أثر الموقف المصري تجاه حماس، إلى جانب التعامل الأمني مع قطاع غزة، سلباً على الفعاليات التضامنية مع القطاع في وجه الحصار والعدوان في مصر، وأنهى تماماً زيارات الوفود الحزبية والنقابية والشعبية المصرية والعربية إلى غزة، والتي كانت علامة فارقة خلال سنة 2012.

4. النتائج التي أظهرها تقرير المؤشر العربي لسنة 2015، وهو استطلاع للرأي العام يجريه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بشكل دوري، وشمل 12 دولة عربية، أشارت إلى تراجع نسبة العرب الذين يرون أن القضية الفلسطينية هي قضية جميع العرب وليست قضية الشعب الفلسطيني وحده من 84% في استطلاع 2013/2012 إلى 75% في استطلاع 2015، بينما زادت نسبة من يرون أن القضية الفلسطينية تخص الفلسطينيين وحدهم من 8% إلى 18%. وتجدر الإشارة إلى أن النتائج في كل دولة تعزز الملاحظات السابقة، حيث أن التغيير الأبرز كان في آراء كل من المصريين واللبنانيين، بالإضافة إلى الفلسطينيين أنفسهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أفاد ربع المستطلعة آراؤهم على الأقل بأن القضية الفلسطينية تخص الفلسطينيين دون غيرهم (25% في كل من مصر وفلسطين و28% في لبنان)¹⁵⁶.

ولكن في الوقت نفسه، فإن هذا التغيير في النظرة إلى القضية الفلسطينية لم يقترن بتحسين النظرة تجاه "إسرائيل"، حيث عبّر 85% من المستطلعة آراؤهم في 2015 عن رفضهم لأن تعترف بلدانهم بها، وهي تقريباً النسبة ذاتها في استطلاع 2013/2012 (87%)¹⁵⁷.

خلاصة أظهرت السنوات الخمس الأخيرة (2011-2015)، والتي كان الصراع بين قوى التغيير والقوى المضادة له سمتها الرئيسية، أن العالم العربي يمتلك بالفعل مقومات قادرة على إحداث تغيير على صعيد الدور والموقع الاستراتيجي للدول العربية في صراعها مع "إسرائيل"، وهو ما أظهرته التجربة القصيرة للحكم المستند إلى الإرادة الشعبية في عدد من الدول العربية خلال موجة صعود الثورات، وخصوصاً في مصر.

ولكن الانتكاسة التي تعرضت لها هذه الثورات أظهرت في الوقت نفسه مدى صعوبة استكمال مسار التغيير عبر تغييرات شكلية في رأس الهرم السياسي، دون أن يصاحبها تغيير عميق على مستوى المجتمع وأجهزة الدولة، بشكل يدفعها لإعادة توجيه خياراتها الاستراتيجية بناء على تغيير حسابات موازين القوى الداخلية والخارجية.

في الوقت الراهن، فإن عملية التدافع الحاصلة في المنطقة تحمل في داخلها فرصاً كامنة بالنسبة للقضية الفلسطينية، كما تحمل مخاطر عليها. وهي تلقي في الغالب الكرة في ملعب الفلسطينيين لاغتنام الفرص وتجنب الأخطار بالشكل الصحيح، للنفاز عبر الصدوع التي تحدثها عملية التدافع في جدران موازين القوى الإقليمية.

وما يقتضيه هذا عملياً هو البحث عن أكبر قدر من نقاط الاتفاق مع القوى المتدافعة، والسعي لتقليل مساحات الاختلاف، أو العمل على عزل تأثيراتها عن القضية الفلسطينية، عبر الابتعاد عن الانجرار إلى الأزمات الداخلية في الدول العربية. ويُشكّل هذا الأمر حتى الآن الورقة الأساسية التي يمكن للفلسطينيين الاستناد إليها، وهي ورقة تتعزز قوتها في ضوء احتفاظ القضية الفلسطينية بكونها أهم نقاط الاتفاق بين غالبية القوى المتصارعة في المنطقة؛ بل إنها تشكّل النواة الأفضل لإعادة توجيه البوصلة باتجاه مشروع نهضوي جامع، يعيد للصراع مع المشروع الصهيوني مركزيته.

وفي ضوء المعطيات القائمة، وضعف احتمال التوصل إلى حلول جذرية متكاملة، سواء على الصعيد الفلسطيني الداخلي أم العربي، ربما يكون اللجوء إلى محاولة إيجاد مساحات مصالح مشتركة، ولو كانت محدودة، وتوسيعها لاحقاً، هو الخيار الأكثر منطقية في المرحلة الراهنة، باعتباره يتيح تجاوز حالة الجمود التي يمر بها مسار التسوية والمقاومة، ويسمح بمراكمة خطوات على الأرض.

وعند عرض الأولويات التي يمكن العمل عليها، يبدو ملف مواجهة الإجراءات الإسرائيلية في القدس أهم نقاط الاتفاق الفلسطيني والعربي والإسلامي، وبالتالي فإن السعي لدفع هذا الملف ضمن أجندة الأولويات بالنسبة لكافة الأطراف ربما يكون أبرز مساحة مصلحة مشتركة.

ويمكن أن يشكّل تثبيت التهدة في قطاع غزة، ورفع الحصار عن أبناء القطاع وتمكينهم من تحسين أوضاعهم المعيشية والاقتصادية، دون ربط هذا الأمر بالضرورة بمقابل سياسي في الضفة الغربية، أو بالموقف من أطراف الأزمة الداخلية في مصر، ورقة تسهم في تعزيز صمود القطاع على المدى الطويل، وتسمح في الوقت نفسه بتركيز الأنظار على القدس في المرحلة الراهنة.

**The Palestinian
Strategic Report
2014-2015**

**التقرير
الاستراتيجي
الفلسطيني
2015-2014**



هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2014-2015 الذي يصدر للمرة التاسعة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2015، بل وجانباً من سنة 2016، وهي مقدمة ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلية.

شارك في إعداد هذا التقرير 12 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في سبعة فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمعهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكات، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، وبالعدوان والمقاومة، ومسار التسوية السلمية. كما يدرس المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية. والوضع السكاني والاقتصادي والتعميمي الفلسطيني. ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-49-9



9 789953 572499



مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات

Al-Zaytoonah Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5834 بيروت - لبنان

تلفون: 9953 044 4901 | فاكس: 9953 045 4901

info@alzytoonah.net | www.alzytoonah.net

